الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2018)

من إعداد الطالب:

بن الشيخ رابح

تحت إشراف:

د. بدار عاشور

نوقشت وأجيزت علنا يوم:

أمام اللجنة المكونة من:

أ ..... رئيسا

أ ..... مشرفا

أ ..... مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

شكـر وتقديـر

بعد شكر الله عز وجل على فضله ونعمه التي من بها علينا، نتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام والامتنان إلى:

الأستاذ المشرف "**بدار عاشور**" لو لا ما قدمه من توجيه رشيد ورأي سديد فلا أملك عرفانا بما تفضل به علي إلا أن أسدي له وافر الشكر والتقدير، فحياك الله أستاذي الكريم وسدد خطاك.

والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء مطالعة ومناقشة هذه المذكرة ولكل التوجيهات و الارشادات التي من شأنها أن تنقح النسخة الأخيرة من المذكرة.

ولا أنسى أن أقدم شكرا خاصا لكل من الأستاذ سعيداني حسان و الدكتور لعوبي محمد لما قدماه لي من توجيهات ومساعدة طوال فترة الدراسة.

ولا يفوتني أن أقدم شكري الخالص الى كل الأساتذة في قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية الذين نهلت من علمهم واستفدت من خبراتهم خلال مشواري العلمي خاصة الأستاذ الدكتور ختيم محمد العيد.

اهداء

إلى رمز الحب و العطاء و الوفاء، إلى من ربتني بلطف و منحتني الحنان إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة عيني

أمي الغالية

إلى من علمني الكفاح و الصبر، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و تعليمي إلى ذلك الرجل العظيم

أبي العزيز.

إلى الزوجة الكريمة، من كانت سندي وعوني طوال فترة دراستي

الى أبنائي وقرة عيني مروة، أسامة وأحمد

إلى إخوتي حفظهم الله لي، إلى من جمعني بهم منبر العلم، و إلى كل الأصدقاء و الأحباء

الى زملاء الدراسة في قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد و نسي قلمي ذكرهم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الملخص

تناولنا في هذا البحث اشكالية فعالية السياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث أن الجزائر عرضة للأزمات النفطية اذ تعتمد أساسا على الصادرات النفطية لتغطية وارداتها وهذا ما ينتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات بحكم عدم استقرار أسعار النفط. ومن أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات اتخذت الجزائر عدة اجراءات وآليات للتخفيض من تلك الاختلالات أهمها في السياسة التجارية ابرام عدت اتفاقيات تجارية تحررية بالإضافة الى تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تنويعها و لتحقيق ذلك سنت جملة من النصوص التشريعية و التنظيمية، وأنشأت هيئات ووكالات مختلفة لذلك بالإضافة الى استخدامها لسياسة الحضر لحماية المنتوج الوطني و المؤسسات الناشئة، ونظام التراخيص و حصص الاستيراد لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات. وتبين من خلال نتائج الدراسة و تحليل البيانات خلال فترة الدراسة أن السياسة التجارية لم تنجح في تصحيح الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات وهذا راجع الى ضعف الجهاز الانتاجي.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية – الصادرات و الواردات – ميزان المدفوعات – الصادرات النفطية وغير النفطية – ضعف الجهاز الانتاجي

Abstact

In the course of our research, we tried to answer the question of the extent to which trade policy can balance the balance of payments. Due to its overreliance on oil exports to cover its imports, Algeria suffers from a structural imbalance in its balance of payments. This makes it The Algerian state vulnerable to oil crises, which in turn affects the balance of payments. sought to use several mechanisms to reduce these imbalances. Perhaps the most important use of this policy was the trade policy through which the Algerian state tried to open up to the world by concluding several liberal trade agreements. On the other hand, it tried to diversify its exports, and passed a number of legislative and regulatory texts. The latter are concerned with pushing exports out of the hydrocarbons sector to grow, in addition to their use as a protection for the national product. Moreover, Algeria resorted to licensing system and import The study concluded that, within the period quotas to address balance of payments deficits. concerned by the study, the trade policy mechanisms were ineffective in correcting the structural imbalance despite their success in curbing imports in case of deficit. This is due to several reasons, most notably the failure of the production system in Algeria.

Keywords: trade policy ; imports and exports ; balance of payments ; oil and non-oil exports ; production system failure

الفهرس

الفهرس

مقدمة ..... **ب**

أ–طرح الإشكالية: ..... **ج**

ب–فرضيات الدراسة: ..... **ج**

ج–مبررات اختيار موضوع الدراسة: ..... **ج**

د–أهداف الدراسة: ..... **د**

هـ–حدود الدراسة: ..... **د**

و–منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: ..... **د**

ز–صعوبات الدراسة: ..... **د**

ح–هيكل الدراسة: ..... **د**

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لدور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات **1**

تمهيد **2**

المبحث الأول: مفاهيم في اقتصاديات التجارة الخارجية و دور المنظمة العالمية للتجارة **3**

المطلب الأول: مفاهيم في السياسة التجارية 3

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية *3*

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية *4*

الفرع الثالث : أنواع السياسة التجارية وأليا تها *5*

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات 13

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات *13*

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات *14*

الفرع الثالث: توازن ميزان المدفوعات *16*

المطلب الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة 17

الفرع الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة *17*

الفرع الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة *21*

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لدور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات **26**

المطلب الأول: دراسات سابقة جزائرية 26

المطلب الثاني: دراسات عن دول عربية 29
المطلب الثالث: مكانة الجزائر بين الدول العربية 30
خلاصة الفصل الأول..... 32

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السياسة التجارية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2018..... 34
تمهيد..... 35
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 35
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة 35
الفرع الأول: الإطار المكاني والزماني للدراسة 35
الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وتطوراتها وكيفية جمعها..... 36
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات: 48
الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية (المتغيرات المستقلة): 48
الفرع الثاني: الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات 50
المبحث الثاني: نتائج الدراسة والمناقشة 51
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة..... 51
الفرع الأول: النتائج المتعلقة بأدوات السياسة التجارية 51
الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بميزان المدفوعات 63
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها: 66
الفرع الأول: تقييم دور الأدوات السعرية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات: 67
خلاصة الفصل الثاني..... 69
الخاتمة 71
قائمة المراجع.....

فهرس الجداول

فهرس الجداول

جدول 1 : تطورات نسب التعريفة الجمركية (1992-2001)..... 36

جدول 2: نسبة الاعانات التي يقدمها صندوق دعم الصادرات..... 39

جدول 3: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2010-2018)..... 42

جدول 4: الصادرات-الواردات-الحساب التجاري للجزائر 2010-2018 47

جدول 5: تطورات حساب رأس المال(2010-2018) 48

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

شكل1: متوسط الواردات الجزائرية حسب النوع (2010-2018) 52

شكل 2: الواردات الجزائرية حسب النوع (2010-2018)..... 53

شكل 3: الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر من 2010 الى 2018 55

شكل 4: تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018..... 56

شكل 5: الصادرات – الواردات – سعر الصرف خلال الفترة 2010-2018..... 57

شكل 6: واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية خلال الفترة 2010-2015 58

شكل 7: واردات الجزائر من الدول العربية و المغرب العربي 2010-2018..... 60

شكل 8: صادرات الجزائر للدول العربية ودول المغرب العربي 2010-2018 61

شكل 9: الميزان التجاري للجزائر مع الدول العربية والمغرب العربي 2010-2018..... 62

شكل 10: الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوربي 2010-2018..... 63

شكل 11: الحساب التجاري الجزائري 2010-2018 64

شكل 12: تطورات حساب رأس المال 2010-2018..... 65

شكل 13: ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2018 66

المقدمة

مقدمة

تلعب التجارة الدولية دورا هاما رئيسيا في اقتصاديات الدول، و تعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا، حيث أنها تعمل على توسيع القدرة التسويقية من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة، و الرفع من مستوى الدخل الوطني.

تتفاوت الدول النامية من حيث المزايا الطبيعية و المكتسبة لديها، حيث تتخصص في إنتاج أنواع معينة من السلع، و تعمل على تصدير الفائض منه، الأمر الذي يسمح لها بتغطية استيراد أنواع من السلع التي لا تتوفر لديها.

و يعتبر الفائض في الصادرات هو المحفز الأساسي للنمو، و ذلك بالقيام باستثمارات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، و من ثم رفع مستوى المعيشة للأفراد و المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية لاسيما منها البطالة.

كما تؤثر التجارة الخارجية تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل الوطني، من خلال تصدير كل دولة لجزء من إنتاجها إلى دول العالم و تستورد جزءا مما تنتجه هذه الدول ، حيث أن نسبة معينة من الدخل الوطني في كل دولة يتوقف على ما ينفقه المستهلكون في الدول الأخرى. فبلدان العالم اليوم أصبحت تشهد ارتباطا لم تشهده من قبل، ذلك أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي يفرض مبادلات خارجية لكل دولة من دول العالم، و تكون شبكة من العلاقات الخارجية الدولية. و لدراسة الشروط التي تتم عندها المبادلات الخارجية ما بين البلدان فإن الاقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات لقياس التجارة الخارجية و التي تعكس لنا نسبيا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين اتجاه باقي دول العالم الأخرى و من هذه المؤشرات ميزان المدفوعات.

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، و التزامات بحيث الوفاء بها اتجاه الغير و في تاريخ معين، و نظرا لعدم تكافؤ هذه المدخلات و المخرجات يحدث ما يسمى بالاختلال الذي يتعين على الدول السعي لتصحيحه و جعله متوازنا أو على الأقل تقليص الاختلال إلى أدنى الحدود الممكنة مستخدمة في ذلك مختلف السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية و السياسة المالية و السياسة التجارية، هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة من بين السياسات التي تتمكن الدولة من خلالها من السيطرة عل الاختلالات الخارجية لكونها أداة لها علاقة تأثير مباشرة على حقوق و التزامات الدولة المعينة.

و عل هذا الأساس سعت الجزائر كغيرها من دول العالم عامة و النامية منها خاصة في ظل الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و سعي الدول للانضمام إليها لمسايرة التطورات الحاصلة إلى اتباع سياسة تجارية تحررية مع استخدام بعض الأدوات التقليدية كون اقتصادها حديث

العهد بالدخول إلى اقتصاد السوق و اعتمادها على الصادرات النفطية شكل لها مشكلة هيكلية جعلها عرضة للأزمات الاقتصادية كلما انخفض سعر البرميل من البترول، خاصة مع ظهور فيروس وباء كورونا و تأثيره الواضح و الجلي على انهيار اقتصادها، هذا ما دفعها إلى محاولة البحث عن البديل من خلال انتاجها لسياساتها التجارية لمختلف أدواتها لتحفيز و لتنويع الصادرات لمعالجة هيكلية ، و كذا معالجة عجز ميزان المدفوعات.

أ-طرح الإشكالية:

مما سبق و سعيا من لتقييم الجهود الجزائرية من أجل تحقيق توازناتها الخارجية باستخدام السياسة التجارية فهذا يحتم علينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى مساهمة سياسة التجارة الخارجية الجزائرية في تحقيق توازن ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2010-2018.

و هذا التساؤل يقودنا إلى أسئلة فرعية عديدة لعل أهمها:

- ما مفهوم السياسة التجارية و ما هو دورها؟
- كيف استغلت الجزائر الأدوات السعرية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؟
- هل لسياسة نظام الحصص دور في معالجة العجز في ميزان المدفوعات؟
- ما تقييم الاتفاقيات التجارية المبرمة من طرف الدولة الجزائرية مع الدول العربية و الأجنبية؟

ب-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الأساسية و الأسئلة السابقة يمكننا أن نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأساسية:

لم تتمكن السياسة التجارية الجزائرية للحد من الاختلالات في ميزان المدفوعات.

الفرضيات الفرعية:

- اعتماد الدولة الجزائرية على النفط في صادراتها أدى إلى عدم نجاعة السياسات و الأدوات السعرية.
- ساهم نظام الحصص و التراخيص في الحد من الواردات الجزائرية قصد تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- الاتفاقيات التجارية استفادت منها الدول الشركاء أكثر من الدولة الجزائرية.

ج-مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيار الموضوع إلى سببين:

الأول: شخصي، أي ذاتي و المتمثل في اهتمامنا الكبير بالاقتصاد الوطني و توازناته الخارجية.

الثاني: موضوعي، تلائم الموضوع مع التخصص المدروس و قلة الأبحاث الجامعة بين السياسات التجارية و ميزان المدفوعات.

د–أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد الإطار النظري والمفاهيمي لكل من السياسة التجارية وميزان المدفوعات؛
- التعرف على مختلف أدوات السياسة التجارية المستخدمة في الجزائر؛
- تقييم مدى نجاعة أدوات السياسة التجارية الجزائرية لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

هـ–حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في دولة الجزائر وهذا بالتطرق لمختلف أدواتها التجارية ومعرفة دورها في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وأما الحدود الزمنية فهي الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2018 والتي عرفت انتعاش وتحرر في التجارة الخارجية للجزائر.

و–منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بغرض الوصول للإجابة على الاشكالية المطروحة والتأكد من مدى صحة الفرضيات الموضوعة اتبعنا المنهج الوصفي لتبيان الجوانب المختلفة لميزان المدفوعات والسياسة التجارية واتبعنا منهج دراسة حالة باستخدام المنهج التحليلي بغرض تحليل الآثار المختلفة لأدوات السياسة التجارية على مختلف جوانب ميزان المدفوعات الجزائري وهذا بعد استخدامنا لبرنامج اكسل 2007 لاستخلاص مختلف الأشكال البيانية التي ستكون الأداة المساعدة على تحليل البيانات المختلفة.

ز–صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء اعداد دراستنا هذه لعل أهمها التناقضات بين الاحصائيات ما دفعنا إلى الاعتماد فقط على المصادر الرسمية وتجنب المصادر الأخرى، بالإضافة إلى صعوبات أخرى تمثلت في صعوبة الحصول على المصادر المفصلة في أدوات السياسة التجارية الجزائرية.

ح–هيكل الدراسة:

لمعالجة اشكالية البحث الأساسية والتحقق من الفرضيات وتماشيا مع طريقة "IMRAD" فقدتم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والدراسات السابقة الخاصة بالسياسة التجارية وكذا ميزان المدفوعات فقسمناه هو الآخر إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للسياسة التجارية وميزان المدفوعات، وخصص المبحث الثاني للدراسات السابقة التي تم تقسيمها إلى جزائرية وعربية وتم في آخره التطرق إلى مختلف جوانب التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة الحالة تحت عنوان دراسة تحليلية لدور السياسة التجارية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2018، وقد قسم هو الآخر إلى مبحثين الأول تحت عنوان الطريقة والأدوات المستخدمة والمبحث الثاني تناولنا فيه نتائج الدراسة والمناقشة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتطبيقي لدور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدولة ببعضها البعض. فلا يمكن تصور العالم من غير التبادل التجاري، هذا الأخير هو جزء هام في الاقتصاد الوطني لأي بلد، فالتجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير و الاستيراد، إذ إنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي حيث أنها لا تستطيع تلبية حاجات المستهلكين و نظرا لأهمية قطاع التجارة الخارجية على مر العصور تم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم في اقتصاديات التجارة الخارجية و دور المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لدور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم في اقتصاديات التجارة الخارجية و دور المنظمة العالمية للتجارة

إن السياسة التجارية لها دور كبير و حيوي في تنشيط المبادلات التجارية مع العالم الخارجي و ذلك من خلال استخدامها لمختلف الأدوات كالتشريعات و اللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، و التي تعمل على تقييد النشاط التجاري و تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، و قد تكون السياسة التجارية إما تحريرية إنفتاحية و إما حمائية أو مزيج بينهما يجمع بين إيجابيات كل منهما بحيث تسعى الدول من خلال استخدامها لتحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها بالإضافة إلى أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهمي لكل من السياسة التجارية و ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفاهيم في السياسة التجارية

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الانتاج و العمل عل توفير الدافع على مواصلته و تطويره، و من ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات، و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة بصورة عامة.

إلا أن ذلك لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة التي تحدد في ظل مذهبي الحرية و التقييد.

إن السياسة التجارية هي مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية. [1]

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، و يرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

من التعاريف المتداولة، تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن " مجموع الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ". [2]

[1]. الدكتور يوسف مسعداوي، " دراسات في التجارة الدولية "، دار هومة، الجزائر، 2010، ص.69.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها: " مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، و رفع معدلات النمو الاقتصادي، و استقرار قيمة عملتها الوطنية ". [3]

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الاجراءات أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته ".[4]

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي :

أ) الأهداف الاقتصادية : وتتلخص في:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛
- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها؛
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك؛
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول. [5]

ب) الأهداف الاجتماعية : وتتمثل فيما يلي:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛ [6]
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر. [7]

---

[2]. أحمد فارس مصطفى، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص.147.

[3]. عبدة مسعد رئيف محمد، " مقدمة في التجارة الخارجية – دراسة أوضاع الاقتصاد المصري " ، دار الثقافة العربية، 2007 ، ص.141 .

[4]. محمد خليل برعي، " مقدمة في الاقتصاد الدولي " مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1978 ، ص. 167.

[5]. محمد دياب ، " التجارة الدولية في عصر العولمة " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص . 300.

[6]. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، " أساسيات الاقتصاد الدولي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص .236.

ج) الأهداف السياسية والاستراتيجية: ولعل أبرزها ما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب. [8]

الفرع الثالث : أنواع السياسة التجارية وألياتها

1- أنواع السياسة التجارية

يمكن أن نميز نوعين أساسين من أنواع السياسات التجا رية تتمثل في الحرية والحماية.

أولا. سياسة الحرية : يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات **آدم سميث** وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين مثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار **دعه يعمل** باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية ورفعوا شعار **دعه يمر** عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية.

أ) تعريف سياسة الحرية : تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى، و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. [9]

أهمل هذا التعريف تدفقات الخدمات ورؤوس الأموال وهي من بين الأمور الجد مهمة في تحرير الدولي للتجارة.

وتعرف أيضا بأنها " عبارة عن الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وهذا النوع من السياسات يعد تطبيق للمذهب الحر في النطاق الاقتصادي الدولي، أي بمعنى أخر هي التطبيق الدولي للمذهب

[7]. محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص.300.

[8]. فيصل لوصيف ، " أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012 ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2013- 2014 ، ص .17.

[9]. السيد متولي عبد القادر ، " الاقتصاد الدولي و النظرية و السياسات " الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص . 75.

الاقتصادي الحر . [10] ركز هذا التعريف على ربط سياسة الحرية بالمذهب الاقتصادي الحر وهو ربط مقبول جدا ومنطقي لأن الاقتصاد الحر لا يتحقق إلا من خلال تحرير التجارة الخارجية.

ج) **حجج سياسة الحرية:** يتحجج المدافعون عن سياسة الحرية بمجموعة من الحجج لعل أهمها يتمثل في: [11]

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا؛
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج؛
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية؛
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير ا ولحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر؛
- تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات

العاطلة.

ثانيا. سياسة الحماية: تتمثل هذه السياسة في الوجه المخالف للحرية أي تقييد حركية التجارية الدولية من خلال استعمال جملة من الإجراءات خدمة لمصالح معينة وسياسات موجهة، ولا ينكر أنصار الحماية ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي وتقسيم العمل، وأن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة وأخرى، إلا أنهم يرون أن هناك أهداف ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي[12].

أ) **تعريف سياسة الحماية:** "سياسة الحماية التجارية تعني: " قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية. " [13]

[10]. زينب حسين عوض الله ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الفتح للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص . 292.

[11]. عادل أحمد حشيش ، " اساسيات الاقتصاد الدولي " ، مرجع سبق ذكره ، ص . 231.

[12]. جاسم محمد ، " التجارة الدولية " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص . 126.

[13]. عبد الرشيد بن ديب ، " تنظيم و تطوير التجارة الخارجية – حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003 ، ص . 120.

ب) حجج سياسة الحماية: يعتقد أيضا أنصار الحماية أو التدخل أنه مادامت الثروة التكنولوجية و العلمية قادرة على إطفاء أو إزالة تلك الاختلافات في الميزة النسبية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تضيق ثغرة التكاليف النسبية، وبالتالي ازدياد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة، ولتأكيد وجهة نظرهم فإن أنصار هذا المذهب يوردون الحجج التالية:

1. **حماية الصناعة الناشئة :** يجب على الدول القيام بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة صناعات الدول المتقدمة التي تمتاز عليها، بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة. [14]
2. **توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي :** يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وبالتالي توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي.
3. **الحماية بغرض الحصول على إيرادات :**حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزانياتها إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية.
4. **جذب رؤوس الأموال الأجنبية :** لقد بينت التجربة أنه عند نقص المواد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني يتم فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل وذلك قصد اجبار المشروعات الأجنبية على اقامة فروع لها بالداخل، كما تشجع الحماية الجمركية الصناعة الوطنية المقامة على أرس المال الأجنبي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمارات وبالتالي اغراء المزيد من أرس المال الأجنبي للاستجابة، وذلك في حالة كون الموارد المستغلة عاطلة إلى النهوض بمستوى الدخل الوطني مع (تنمية فروع الإنتاج الجديدة). [15]
5. **معالجة البطالة :** يرى أنصار الحماية التجارية أن الحل الأمثل لتخليص الاقتصاد الوطني من حالة الكساد وزيادة عدد البطالين هو فرض ضريبة جمركية على الواردات قصد اعادة توجيه الدخل الوطني المنفق على الصناعات الأجنبية نحو تشجيع قيام صناعات منافسة للواردات عن طريق تحويل الانفاق (وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وارتفاع معدلات التشغيل). [16]

2- آليات السياسة التجارية

تلجأ الدول لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة باستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى أدوات تعريفية وأدوات غير تعريفية، ويمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية وأدوات كمية، وأخرى تنظيمية أو فنية.

[14]. عبد المنعم محمد مبارك و يونس محمد، " اقتصاديات النقود و التجارة الخارجية " ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1996 ، ص . 126.

[15]. عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص . ص . 202 .203.

[16]. محمد الناشد، " التجارة الداخلية و الخارجية ماهيتها تخطيطها " ، منشورات الجامعة ، حلب ، سوريا ، 1977 ، ص . 62.

أولا. الأدوات السعرية : تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية، إضافة إلى كلا من الإعانات، و الإغراق.

أ) الرسوم الجمركية : تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع، عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات[17] ، وتعتبر ضريبة غير مباشرة عـلى الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك [18] ، كما يعرف الرسم الجمركي أيضا بأنه الضريبة التي تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا(واردات)أو خروجا (صادرات)والغالب أن تفرض الرسوم على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية. [19]

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحمائي، فيعتبر هذا الغرض حمائي عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية. [20]

تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية : [21]

1. **رسوم قيمية :** وهي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10 % مثلا من قيمة الأثاث وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.
2. **رسوم نوعية :** وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد وهكذا وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها.
3. **رسوم مزدوجة :** حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي ونوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.

اضافة إلى الأشكال السابقة تتنوع الضريبة الجمركية إلى عدة أنواع لعل أهمها : [22] التعريفة الوحيدة، التعريفة المزدوجة، التعريفة الثلاثية.

ب) الاعانات(إعانات التصدير) :

نظام المنح أو الاعانات يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة .فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو

[17]. مجدي محمود شهاب ، " الاقتصاد الدولي المعاصر " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص . 129.

[18]. موسى سعيد مطر و آخرون ، " التجارة الخارجية " دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأول ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص . 67.

[19]. زينب عوض الله ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص . 297.

[20]. Peter H. Lindert et Charles Poor. Kindelberger, « Economie internationale », 7 éme édition, Paris, 1982, p 56.

[21]. شريف علي الصوص ، " التجارة الدولية الأسس و التطبيقات " ، الطبعة الأولى ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص . 146.

[22]. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 249 . 250 .

المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم ربح على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو اعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود.

وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة الاعانة. [23]

وقد تكون الإعانات مباشرة تتمثل في مبلغ نقدي يحسب على أساس القيمة أو النوع، أو قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من الضرائب أو الاستثناء من بعضها أو خفض نسبتها أو اعادة ما دفع منه، أو تحمل التكاليف أو جزء منها المترتبة عن الاشتراك في المعارض الدولية.

و الأصل أن تدفع الإعانات إلى المصدرين تمكينا لهم على ممارسة النشاط في الأسواق الخارجية لتحقيق النجاح في كمية الصادرات وكيفيتها نوعا وخدمة مما يشجعهم على المنافسة والبيع بأسعار منخفضة، كما يمكن أن تدفع إلى المستوردين أيضا كجزء من السياسة التموينية لكي يتمكنوا من البيع في الداخل بأسعار أقل من أسعار الشراء. [24]

ج) الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية[25].

ونميز له ثلاثة أنواع هي: [26]

1. **الإغراق العارض :** يكون عادة في ظروف طارئة خاصة مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر موسم من المواسم فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.
2. **الإغراق قصير الأجل :** والغرض منه خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيه، كذلك تخفيض الأسعار في سوق الدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة، أو يمنع إقامة مشروعات جديدة إلا أن هذا النوع قد يحمل المغرق خسائر كبيرة، ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه.

[23]. مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 149.

[24]. محمد الناشد، مرجع سبق ذكره ، ص . 149.

[25]. أسامة لوهابي، مرجع سبق ذكره ، ص . 24.

[26]. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 224.

3. **الإغراق الدائم :** ويتعلق الأمر في هذه الحالة بسياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر، ويفترض هذا النوع وجود احتكار في الأسواق الوطنية مع وجود حماية يتقى بها شر المنافسة الأجنبية.

د) تخفيض سعر الصرف : يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم

يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وبرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية .ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها. [27]

ثانيا. الأدوات الكمية : تسعى الدولة من خلال هذه الأدوات إلى التأثير المباشر في حركة تجارتها الخارجية، أي أنها لا تلجأ إلى الأسواق كوسيط في عملية التأثير، وإنما يتم هذا التأثير من خلال قرارات تنفيذية مباشرة وهي : نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، والحظر أو المنع.

أ) نظام الحصص : يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محددة، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات، كقيد على حرية التجارة الدولية، إلى جانب الضرائب الجمركية التي ظهر عدم كفايتها لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية، خاصة الأمريكية، وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول الأخرى منها الجنيه الإسترليني، وقد كانت فرنسا هي الدولة

هي الدولة الأولى التي استخدمته كقيد لوارداتها ثم تبعتها الدول الأخرى. [28]

ومن أهم صوره : الحصة الإجمالية وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة والمستوردين المحليين، والحصة الموزعة وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة، أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو

[27]. زينب حسين عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص . 292.

[28]. موسى سعيد مطر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص . 70.

صادراتها في السنوات السابقة.

يؤدي نظام الحصص إلى تسرب الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار إلى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة الاستيراد أو تراخيص الاستيراد لذلك يرى الاقتصاديون أن التعريفة الجمركية تمثل أخف الضررين طالما لم تحرر التجارة. [29]

ب) تراخيص الاستيراد : عادة ما يكون تطبيق نظام تراخيص الاستيراد مقترنا ومكملا لنظام الحصص ويتلخص هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من طرف جهات الإدارية المتخصصة بذلك عادة ما تكون غرفة التجارة، ويمكن أن تكون تراخيص الاستيراد بفرض حصة دون الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص مسلمة للتجار، ويستعمل أيضا لحماية الإنتاج والسوق المحليين من واردات بعض الدول فيرفض منح الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها [30] ، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد[31].

ج) الحضر (المنع): عرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، ويكون على الصادرات أو الواردات أو كلاهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

1. **حظر كلي :** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
2. **حظر جزئي :** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و/أو بالنسبة لبعض السلع.

ثالثا. الأدوات التنظيمية: تتمثل الأدوات التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، وإجراءات الحماية الإدارية.

أ) المعاهدات التجارية: هي عبارة عن كل اتفاق تعقده الدولة أو دول أخرى، ويكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور :أمور يغلب عليها الطابع السياسي

---

[29]. حمشة عبد الحميد ، " دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ضل التطورات الدولية – دراسة حالة الجزائر – " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012 – 2013 ، ص . 24.

[30]. رعد حسن الصرن، " أساسيات التجارة الدولية المعاصرة " ، ج 1 ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، سوريا ، 2000 ، ص . 298.

[31]. زينب حسين ، " العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 308.

ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية، وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري...الخ، وتستوحي المعاهدات التجارية في

في كل ذلك مبادئ معينة يتم النص عليها صراحة في نصوص المعاهدة، ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة، مبدأ المعاملة بالمثل، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. [32]

ب) الاتفاقات التجارية: تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

ج) اتفاقات الدفع: عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطو ي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ... الخ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية. [33]

د) التكتلات الاقتصادية: وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها: [34]

1. **منطقة التجارة التفضيلية:** يشمل تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، لكن دون إلغائها بشكل كلي، حيث أن الدول الأعضاء ضمن هذا النظام لها الحق في صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.
2. **منطقة التجارة الحرة:** أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية.
3. **الاتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج؛

[32]. عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، مرجع سبق ذكره ، ص . 264.

[33]. فيروز سلطاني، " دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية و الاقليمية و الدولية ، (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية) ، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012 – 2013 ، ص . 79.

[34]. زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 310.

4. **الاتحاد الاقتصادي:** هو التعاون بين الدول الأعضاء، والغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، كتحرير
حركات رؤوس الأموال، ا ونشاء مشروعات .... الخ، كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول؛

5. **الاندماج الاقتصادي الكامل:** إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول؛
6. **التكتلات الاقتصادية الدولية:** مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل
7. الدولية، منظمة التنمية والزراعية، ومنظمة الأغذية وال زراعة ... الخ. **إجراءات الحماية الإدارية :**تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة فتطبيقها يهدف إلى عرقلة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، وغيرها من الإجراءات الأكثر وطأة و تعقيدا على المبادلات التجارية. [35]

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات يجب تسويتها و ذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، و تقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها و بين سائر بلدان العالم الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال من و إلى العالم الخارجي، و هذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية محددة معينة عادة ما تكون سنة واحدة[36] ، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي. [37]

[35]. زايد مراد، " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر، 2005 – 2006 ، ص . ص . 137- 138 .

[36]. حورية بن طرية ، " دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري "، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016، ص.3.

[37]. Bernard Guillochon et Annie Kowecki, Economie internationale (commerce et macroéconomie), Dunod, Paris, 2009, P.188.

و عليه نستخلص أن ميزان الدفوعات لأية دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. [38]

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسيين عموديا و أفقيا: [39]

أولا: عموديا: و ينقسم بدوره إلى قسمين هما:

- الجانب الدائن: و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية، أي أن الصادرات و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.
- الجانب المدان: و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

ثانيا: أفقيا: أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات إلا أن الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

1. الحساب الجاري: يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين هما الميزان التجاري، و ميزان الخدمات. [40]

أ) الميزان الجاري: و يتعلق الأمر هنا بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات و واردات السلع و تسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليه خروج نقد أجنبي. كما أن الميزان التجاري يحقق فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع، و يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من وارداتها، و يحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع.

ب) ميزان الخدمات: حيث تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، و يسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة، و يسجل فيه صادرات و واردات الخدمات. و تسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن، و من أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل و الملاحة الأجنبية و مدفوعات

[38]. موسى سعيد مطر و آخرون، " التمويل الدولي "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط 1 ، 2008 ، ص.15.

[39]. الفار إبراهيم محمد ، " سعر الصرف بين النظرية و التطبيق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1991، ص.84.

[40]. السيد محمد أحمد السريتي، " سعر الصرف بين النظرية و التطبيق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1991، ص.84.

المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية و العسكرية و مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية و أرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل. [41]

2. حساب راس المال[42] : في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ) تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: و يقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج و العكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الأجل و أقساط بسدادها. و تسجل القروض الوطنية للخارج و الاستثمار الوطني في الخارج و أقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج.

ب) تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: و يقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة، و تقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل نسجل في الجانب الدائن و تتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

- ✓ الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية الغير ملائمة.
- ✓ اختلاف مستويات أسعار الفائدة.
- ✓ لغرض المضاربة، فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم و العكس.

ت) حساب التسوية: يتعلق هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول السائلة، و يتكون هذا الحساب من العناصر التالية: [43]

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- ✓ الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- ✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل: أذونات الخزانة الأجنبية.
- ✓ موارد صندوق النقد الدولي.

3. حساب السهو و الخطأ [44]: ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، و عليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا و لكن قد يحدث و أن يكون المجموع الدائن لا

---

[41]. السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع نفسه ، ص . 232.

[42]. فليح حسن خلف ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مؤسسة الوراق للنشر ، مصر 2001، ص.242.

[43]. السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ص . 234.

[44]. كامل بكري، " الاقتصاد الدولي التجارة الدولية و التمويل " ، الدار الجامعية ن الاسكندرية ، 2003 ، ص . 298.

يساوي المدان نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد و تختلف و الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو و الخطأ.

الفرع الثالث: توازن ميزان المدفوعات

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أو تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال و التوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي. [45] و لتوازن ميزان المدفوعات نوعين هما كالتالي:

1. التوازن المحاسبي: و يطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، و ميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن و الآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) و مستحقات عل الطرف الآخر (أي مديونية). [46]
2. التوازن الاقتصادي: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول و الالتزامات كما هو الحال في التوازن الحاسبي، و إنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة الخاصة و من هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق و قد لا يتحقق، و يتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

و من هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. [47] و لكي نتعرف على البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، و ذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات ما فوق الخطأ، و هي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات. [48]

تتمثل في عمليات الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل و حركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة و حساب الذهب للأغراض التجارية فقط. [49]

---

[45]. Paul Krigman, Obstfeld Maurice, Marc Melitz, « Economie international », Pearson Education, Paris, France, 2012, p.341.

[46]. حورية بن طرية، مرجع سبق ذكره، ص . 6.

[47]. شقيري نوري موس و آخرون، " التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ط1 "، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012 ، ص.202.

[48]. خليفة عزي، " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعوم المدار و أثره على ميزان المدفوعات " ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة المسيلة ، 2011 - 2012 ، ص . 12.

[49]. زينب حسن عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 ، ص . 126.

أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) و تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية و في حركة الذهب للأغراض النقدية. [50]

و عليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الاجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز. [51]

المطلب الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة

قبل التطرق إلى دور المنظمة العالمية للتجارة يمكن القول بأن الفضل يرجع في إنشائها إلى النجاح الذي أحرزته جولة أوروغواي، حيث تم التوقيع على هذه المنظمة في مراكش بالمغرب عام 1994 ، ومع بداية عملها في 1995/01/01 فقد تحولت اتفاقية الجات والسكرتارية من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي أقرت في جولة أوروغواي، وبالتالي أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي وإدارته للوصول به إلى تحقيق كفاءة أفضل في الأداء الاقتصادي وتعاون اقتصادي أكثر اتساعا ونطاقا بين أطراف الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي رغبة في زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم.

قبل البدء في دراسة مفهوم المنظمة العالمية للتجارة، من البديهي حاليا القول بأنها أصبحت الصورة الأكثر تطورا ونضجا وشمولا لاتفاقية الجات، حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة وهو ما ينشط عمل الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

في هذا الفرع نتطرق إلى دراسة النقاط الثلاث التالية:

---

[50]. يوسف عبد الباقي، " دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية " دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 34.

[51]. حسيبة لغرازي ، " دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي " دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 -2011 ، ص. 78.

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة؛
- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ؛
- آليات المنظمة العالمية للتجارة.

أولا. تعريف المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف من بينها:

– تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية. [52]

– المنظمة العالمية للتجارة هي عبارة عن إطار مؤسسي واحد يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة أوروغواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى إجراءات تسوية المنازعات، ومع الرصد المنتظم للسياسات التي يطبقها أعضاء منظمة و بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من القرارات و الاعلانات الوزارية التي تكمل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها. [53]

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994 ، بعد انتهاء جولة أوروغواي، وتشمل المنظمة وقت إنشاءها في أول جانفي1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية. [54]

ثانيا. الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مجموعة من الهيئات و هي كالتالي:

[52]. حسين القتلاوي سهيل، " منظمة التجارة العالمية "، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، عمان ، 2006 ، ص . 46.

[53]. سعيد النجار، " اتفاقيات الجات و آثارها على البلاد العربية "، بدون طبعة ، دار الشروق ، القاهرة ، 1997 ، ص . 27.

[54]. عبد المطلب عبد الحميد، " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص ص.104 -105.

1- المؤتمر الوزاري:

هو الجهاز الأعلى بالمنظمة، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتتبعه الأجهزة الأخرى بالمنظمة، ويتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء، حيث تتمتع كل دولة عضو بصوت واحد، وتتم اجتماعاته بصفة دورية مرة كل سنتين.

ويختص المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل، كما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقية ومثال عن ذلك :إقرار العضوية، إقرار التعديلات، ومنح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا، والقيام ببعض المسائل التنظيمية كإنشاء اللجان التي حددتها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تقوم بالشؤون الداخلية وتطبق أحكام الاتفاقات متعددة الأطراف، وأخيرا يقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة وتحديد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه لمنصبه[55].

2- المجلس العام:

يتكون المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبا، ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته.

ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسة التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، كما يشرف المجلس العام على المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهي مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك.[56]

3- هيئة مراجعة السياسة التجارية:

تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام، وهي تتعلق بالسياسات والممارسة التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي.

[55]. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، " تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات " الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص . 60.

[56]. عاطف السيد، " الجات و العالم الثالث " الطبعة الأولى ، بدون طبعة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص .33 – 34.

1- هيئة تسوية المنازعات:

هي من أهم الهيئات التي عالجت الاتفاقية أحكامها ونظمت عدة قواعد خاصة تتبعها الهيئة، حينما تتعرض العلاقات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء لأية منازعات، قد تنشأ بينها، لذلك فإن مهمة هذه الهيئة النظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء نتيجة مخالفة أحدهما لنصوص الاتفاقية الملزمة لكافة دول الأعضاء.

2- المجالس المتخصصة أو الفرعية:

تتضمن مجلس تجارة السلع، مجلس تجارة الخدمات، مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، فهذه المجالس تقوم بالإشراف على سير الاتفاقات المتعلقة بهذه المجالات الثلاثة السابقة، وعضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بشرط أن يطلب العضو ذلك، وتنظم هذه المجالس إجراءاتها بعد موافقة المجلس العام عليها.

3- اللجان المنفصلة:

هي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى ولكنها تتبع المجلس العام، وهي أربع لجان :لجنة التجارة والتنمية، واللجنة المتعلقة بالقيود المفروضة على موازين المدفوعات، واللجنة المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية والمالية، وأخيرا اللجنة المتعلقة بالتجارة والبيئة، ويحدد مهام هذه اللجان المجلس العام بينما يختص المؤتمر الوزاري بإنشائها.

4- أمانة المنظمة:

تمثل دورا محوريا في المنظمة، حيث أن مهمتها القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة، ويقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأسها، ويعاونه أربعة مساعدين، كما يقوم المدير العام أيضا بتعيين موظفي الأمانة ويحدد واجباتهم، ومدة خدمتهم، ويمارس المدير العام بعض الاختصاصات، كوضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة، ويودع لديه وثائق الاتفاقات والتعديلات التي تطرأ عليها، ويتلقى الإخطار الكتابي من أية دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة.

وللأمانة دور مهم في مساعدة هيئة تسوية المنازعات، وتقديم الدعم الفني والمشورة القانونية لها، ويتمتع جميع موظفي الأمانة بكافة الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفي المنظمات الدولية، ولا يجوز للمدير العام والموظفين أن يقبلوا أو يسعوا لتلقي أي تعليمات من أية حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة. [57]

[57]. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، " تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات " مرجع سبق ذكره ، ص.ص . 62 -63.

ثالثا. الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أ) **الانضمام:**

باستطاعة أي إقليم أو دولة مستقلة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج أوروغواي ككل وتقديم التزامات في مجال السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين على الأقل عملية البث في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء والتي تلتزم بالتقدم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل للاتفاق حول التزامات العضو الجديد.

ب) **الانسحاب:**

يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة ويسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة، ويبدأ مفعول هذا الانسحاب بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بذلك.

الفرع الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة دورا رئيسيا يتمثل في إدارة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتؤثر في توجهاتها ومستقبلها بصورة قد تفوق الصلاحيات الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومزايا العضوية في المنظمة لا تنصب على دول معينة فقط، بل تمتد لتشمل كل المجتمع الدولي، ومما لا شك فيه أن درجة الاستفادة سوف تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي ونوع صادراتها ووارداتها ومراحل التصنيع التي تمر بها وقد شرعت الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية إلى المسارعة والاشتراك في هذا التجمع الدولي.

أولا. الدور المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة

لقد أكدت النصوص القانونية والتشريعية للمنظمة على أن تتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية الدولية ولعلى الدور المرتقب للمنظمة هو إدارة الشؤون التجارية الدولية فالعديد من المؤشرات تؤكد ذلك:

- وخير دليل على ذلك مشاركة 125 دولة في المفاوضات الختامية لجولة أوروغواي وتوقيع111 دولة على الوثيقة الختامية لها، وما تزال العديد من الدول تطلب وبإلحاح العضوية بها اليوم كالجزائر، العربية السعودية، والصين وروسيا وغيرها من الدول.
- إن المنظمة العالمية للتجارة تستحوذ على 90 % من حجم التجارة العالمية ولهذا فما تقر المنظمة من سياسات يعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري العالمي.
- لقد اتسع مجال عمل المنظمة بعد أن كان مقتصرا على التجارة السلعية في بداية الجات، وأصبح اليوم يشمل التجارة في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار وكذا العلاقة بين التجارة والبيئة والسياسات التجارية للدول الأعضاء فهذا الذي يقلل من السيادة المطلقة للدول الأعضاء على سياساتها التجارية.
- وأحدث أجهزة في المنظمة العالمية للتجارة هو جهاز تسوية المنازعات الذي يوكل إليه فض جميع القضايا العالقة بين الأعضاء لعدم تطبيقها نصوص اتفاقيات الجات ولهذا يمكن للمنظمة أن تصدر أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذها. [58]

من هنا نجد أن الدور الذي ترقى الوصول إليه المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحرير المزيد من التجارة الدولية، إدارة، مراقبة وتصحيح العلاقات التجارية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية الجات، كما تعمل على الإشراف وتطبيق اتفاقيات جولة أوروغواي لتحرير التجارة الدولية، كما تعمل المنظمة على تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات، العمالة ونقل التكنولوجيا الذي سينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية.

بالإضافة إلى هذا من المرتقب أن تكون المنظمة المنتدى العالمي للتجارة يهدف إلى تسهيل انتقال وحركة السلع والخدمات بين مختلف الدول، دون تفرقة حالة الدول النامية خاصة ونحن في عهد التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة. [59]

ثانيا. الأثار الإيجابية للمنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص الأثار الإيجابية للمنظمة العالمية للتجارة في العناصر التالية:

[58]. محمود يونس، " اقتصاديات دولية " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007، ص .ص . 410 – 411.

[59]. سامية بوطمين ، " انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001، ص . 201.

أ) انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية :

تشير الدراسة إلى أن تخفيف الحواجز الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، وبالتالي زيادة و انتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن ركودا حادا، فالتقديرات الأولية تشير إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو 300 مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية من خلال تنفيذ الاتفاقيات، فإذا ما كانت هذه التقديرات صحيحة، فإن هذا يعني أن تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية من حالة الركود التي تعانيها منذ بداية التسعينات سيعود بالفائدة على الدول النامية، حيث أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يعتبر عاملا هاما في زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية. [60]

أ) زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:

يتم هذا من خلال الإجراءات التي خرجت بها الاتفاقيات التي تتيح إمكانيات أكبر لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة من خلال النفاد إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا مثل : الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة. [61] ونجد أن الدول المتقدمة على الرغم من تخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقا لالتزاماتها في الجات، لكنّها عادت إلى استخدام الحواجز غير التعريفية من أهمها التقيد الاختياري للصادرات وإجراءات الإغراق والرسوم المكافئة والذي انعكس سلبا على صادرات الدول النامية (المتخلفة).

ومن النتائج التي توصلت إليها المفاوضات في جولة الأوروغواي ستتيح وضعا نسبيا أفضل للدول النامية (المتخلفة) في النفاد إلى الأسواق العالمية، إلاّ أن الأمر الذي يثير قلق بعض هذه الدول هو عدم توصل الاتفاقية الأخيرة لآلية الحد من الإجراءات الرمادية التي كانت تستخدمها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات لحماية إنتاجها المحلي والحد من صادرات الدول النامية.

فالاتفاقية أتاحت للدول النامية إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة التي تستخدم من جانب الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة ولذلك نجد أن أغلب الدول النامية أزالت الحواجز غير الجمركية على

[60]. كمال بن موسى ، " المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد " أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص . 207.

[61]. مراد عبد الفتاح ، " شرح اتفاقيات الجات " ، دار الكتب و الوثائق المصرية ، مصر ، 1996 ، ص . 506.

وارداتها لتصبح أكثر تحررا في سياساتها التجارية مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا نتيجة تطبيق برامج التكيف الذي اتبعته خلال السبعينات والثمانينات. [62]

وقد حصلت الدول النامية على التزام من طرف الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين 6 و 10 سنوات، الأمر الذي يمكن الدول النامية من النفاد إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية.

ب) **انتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول النامية:**

أشارت الدراسة على أن الاتفاقية الأخيرة قد ضمت بعض البنود التي ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

- تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي، يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة، ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.
- قد يكون إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة خاصة الحبوب، اللحوم، ومنتجات الألبان، فارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

كما أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات عديدة، مثل خدمات المكاتب الاستشمارية، فانخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية سيشجع المكاتب الاستشمارية العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب. [63]

أ) **زيادة الكفاءة الانتاجية في الدول النامية:**

ولا شك أن اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية

[62]. سامية بوطمين ، " انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " ، مرجع سبق ذكره ، ص . 213.

[63]. سليمان المندري و بتصرف ، " السوق العربية في عصر العولمة " ، بدون طبعة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999، ص . 211.

والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكييف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما زال أمام السلطات الاقتصادية بالدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس، الأمر الذي يعني أن عليها أن تستعد من الآن لهذا الموضوع. [64]

ثالثا. الأثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة

تتمثل الأثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

- الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، و بالتالي له أثار ضارة على ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات التضخم.
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة، أو زيادة الضرائب، مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج.
- تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.
- الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.
- ورغم ذلك يمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من منظمة التجارة العالمية إذا ما أحسنت إدارة إقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد. [65]

[64]. سليمان المندري و بتصرف ، " السوق العربية في عصر العولمة " ،مرجع سابق ذكره ، ص . 215.

[65]. عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة و اقتصاديات البنوك " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص . 115.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لدور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثي حيث تجدر الاشارة إلى انني لم أجد موضوع مطابق تماما للموضوع الذي أنا بصدد البحث فيه إلا أنني وجدت بعض الدراسات التي تمس بعض جوانب بحثي، والتي سيتم التطرق اليها في مطلبين إذ خصصت الدراسات السابقة الجزائرية في مطلب أول، حيث تم ترتيبها حسب الأكبر علاقة بموضع بحثي، وفي المطلب الثاني تطرقت إلى بعض الدراسات في دول عربية.

المطلب الأول: دراسات سابقة جزائرية

1. دراسة شتاتحة عمر (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة ورقلة 2014-2015) تناولت الدراسة موضوع **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 -2012**.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم فاعلية أدوات السياسة التجارية كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة باعتبارها خطت خطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الاصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي ، فالجزائر تستخدم أدوات السياسة التجارية لتحقيق أهداف معينة أهمها تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، و بالتالي حاول الباحث الإجابة على الاشكالية المتعلقة بمدى انعكاس سياسة التحرير التجاري المعتمدة في الجزائر على وضعية تجارتها الخارجية عموما وميزان مدفوعاتها خصوصا.

اعتمد الباحث في دراسته على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى المتغيرات محل الدراسة والمتمثلة في أدوات السياسة التجارية من رسوم جمركية، اتفاقات ومعاهدات، نظام التراخيص والتحصيص، وانعكاس هذه الأدوات على حسابي الميزان الجاري وحساب رؤوس الأموال.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الجزائر سعت لتحرير التجارة الخارجية من القيود والاجراءات الجمركية وكذا غير الجمركية، كما تم تسجيل أن تأثير السياسة التجارية يظهر على جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، أيضا تبني سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج إطار المحروقات.

2. دراسة حمشة عبد الحميد (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة بسكرة 2012-2013) موضوع الدراسة **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–**.

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الاجابة على الاشكالية التالية: "كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟".

وتوصل خلال دراسته إلى ما يلي: تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخوصصة، تدعيم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

3. دراسة بالحبيب عبد الكامل (مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية المركز الجامعي بغرداية 2010-2011) تحت عنوان **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر–**.

تناول فيها الباحث أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تبيان أسباب قيام التبادل الدولي، والغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك حيث ازدادت وتيرة التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية خاصة بعد انشاء المنظمة التجارة العالمية، التي اضطلعت بمهمة تنظيم وتأطير علاقات التجارة الدولية حيث إن هذه المنظمة لديها أحكام خاصة بالدول النامية، تقدم لها المشورة والمساعدة لتخطي الاختلالات التي قد تصيب اقتصاداتها، خاصة ما تعلق منها بميزان المدفوعات، وخاصة قسم الميزان التجاري منه.

خلصت الدراسة إلى أنه رغم اجراء التحرير والإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلا أن الميزان التجاري يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري بتبعية تتجاوز97 % لقطاع المحروقات وكذا تحيزا جغرافيا نحو منطقة الاتحاد الأوربي.

4. دراسة بن طرية حورية (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :مالية وتجارة دولية، جامعة ورقلة ،2016-2017) حيث تناولت الباحثة موضوع **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى2014** .

أرادت الباحثة من خلال بحثها الاجابة عن الاشكالية التالية: ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات؟

هدفت الباحث من هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

5. دراسة فلة عاشور (مقالة منشورة في مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع والعشرون مارس 2012) حيث تناولت الباحثة موضوع **انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**.

من خلال هاته الدراسة حاولت الباحثة الاجابة على عدة تساؤلات والتي تمثلت في: ما هي التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي؟ وما هي انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية؟ وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل التجاري الاقليمي؟

توصلت الدراسة التي قامت من خلالها الباحثة بالتطرق إلى عديد أدوات السياسة التجارية بمختلف أنواعها إلى عدة نتائج لعل أهمها تتمثل في: أهم الواردات الجزائرية هي سلع التجهيز ومنتجات نصف مصنعة وكذا السلع الاستهلاكية، وعلى مستوى التكتل والتعاون الاقليمي توصلت إلى أن الاتحاد الاوربي يمثل الشريك الاول للجزائر بنسب تفوق 50% سواء صادرات أو واردات، كما وصلت إلى نتيجة أخرى مفادها ارتباط الواردات بأسعار النفط ارتباط وثيقا كما أن مختلف المحاولات للتحرر من سيطرة الصادرات النفطية على الصادرات الجزائرية كانت فاشلة حيث لم تتعدى 5% في أحسن أحوالها.

6. دراسة برايس خليفة (مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013)تناول الباحث دراسته تحت **موضوع دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970. 2010.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير وضعية الميزان التجاري على المدى الطويل ذلك من خلال وصف المؤشرات التي تبني التركيبة السلعية والحيز الجغرافي للمعاملات التجارية الجزائرية وتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المفسرة لكل من الصادرات والواردات، توصلت الدراسة إلى أن الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو

الاقتصادي وأنه رغم الإجراءات التي أولتها الدولة للاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن مكانتها طيلة فترة الدراسة لم تتجاوز 5 %، وأن إجراءات تخفيض العملة لم تكن كفيلة بإخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها كما أنها لم تخفض من الواردات وهذا لانعدام توفر المرونة كون جل الواردات هي من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عليها.

المطلب الثاني: دراسات عن دول عربية

1. دراسة معتز نعيم غزل وأكرم الحوري (مقالة منشورة في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (73) العدد 1 (2015)) تحت عنوان **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2001–2010)**.

يتمحور موضوع البحث بشكل أساسي حول آثار عملية تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية، بعد إجراء دراسة تحليلية لواقع هذا القطاع، وذلك نظرا لأهميته ومكانته في الاقتصاد الوطني، ولدوره الفعال في الإنتاج والتشغيل ودفع عجلة النمو الاقتصادي، لا سيما أن الاقتصاد السوري يصنف من الاقتصاديات الزراعية بالدرجة الأولى.

فقد اتخذت التوجهات الاقتصادية الجديدة والاتفاقيات الإقليمية والدولية بين سورية والأطراف المتعاقد معها، إجراءات عديدة لتتماشى مع معطيات تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق، مما أثر بشكل كبير على القطاع الزراعي، فعلى الرغم من أنها أسهمت إلى حد كبير في زيادة حجم ومعدل نمو التجارة الزراعية السورية، إلا أن هذه الزيادة قد نجمت زيادة حجم المستوردات الزراعية بشكل فاق حجم الصادرات الزراعية، مما أوقع الميزان التجاري للقطاع الزراعي في حالة عجز، بعد أن حقق فوائض كبيرة لفترات طويلة سابقة.

وقد استنتج الباحثان من الدراسة أن عملية تحرير التجارة الخارجية في سورية قد حملت في بعض جوانبها آثارا سلبية على القطاع الزراعي تجلت في عجز ميزانه التجاري، بدلاً من أن تكون حافزا ودافعاً له ليأخذ دوره الريادي في الاقتصاد الوطني.

2. دراسة الباحثة هند رمضان عبد المجيد السيد (رسالة دكتوراه في التجارة الاقتصاد جامعة عين شمس 2006) تحت عنوان **مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1981-2005 دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا.**

توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى عدة نتائج أهمها أن للسياسة التجارية أثر على ميزان المدفوعات المصري تتمثل في: الاجراءات التي اتبعتها مصر للسياسة التجارية خلال فترة الدراسة (1980-2005) لم

تؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري وتخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات حيث أن معدل نمو الواردات يفوق معدل نمو الصادرات، كما ان السياسة التجارية لم تدعم القدرة التنافسية للصادرات وهناك انخفاض في نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية وهذا يمثل الفرض الأول في الدراسة.

إن دول جنوب شرق آسيا قامت باستخدام سياسة تجارية وتنمية اقتصادية فعالة ويمكن لمصر الاستفادة من هذه التجارب وهي تمثل الفرض الثاني والثالث للدراسة.

3. دراسة ناهض قاسم القدرة (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013) تناولت موضوع **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني ومعرفة مكوناته وتطوراته وعملت على الكشف عن أسباب الاختلال ودور العوامل الداخلية والخارجية فيه، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مشوه ولا يمكن للمنتجات الفلسطينية ان تنافس غيرها من المنتجات الأجنبية وهو يعد سببا رئيسيا للعجز في ميزان المدفوعات كما أن الحساب الرأسمالي يسجل فائضا باستمرار نتيجة الدعم والمساعدات الأجنبية وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ولكن كنتيجة للاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على المعابر والحدود فانه من الصعوبة تقديم مقترحات لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني على المدى القصير، إلا انه على المدى المتوسط يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا هاما في تخفيض عجز في ميزان المدفوعات أما على المدى الطويل يمكن للسياسات الاقتصادية أن تعمل بفعالية لتحقيق توازن المدفوعات بشرط قيام دولة فلسطينية مستقلة بها بنك مركزي مستقل وعملة وطنية خاصة بها.

المطلب الثالث: مكانة الجزائر بين الدول العربية

1. دراسة الباحث شتاتحة عمر: تتفق دراستنا مع دراسة الباحث إلى حد كبير غير ان الاختلاف بيننا يكمن في طبيعة الدراسة كونها دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير وكذا نوعية الدراسة حيث كانت بها دراسة قياسية بينما دراستنا شملت فقط دراسة تحليلية وكذا اختلاف في الإطار الزماني حيث تمت دراسته في الفترة من 1990-2012 بينما دراستنا كانت من 2000-2014.

2. دراسة الباحث حمشة عبد الحميد: الدراسة تتوافق مع دراستنا في السرد للجانب النظري خاصة فيما يتعلق بالسياسات التجارية وكذا في الجزء التحليلي من دراسته إلا أنها لا تتفق مع دراستنا كون الباحث شملت دراسته على دراسة قياسية واستبيانيه أيضا كما أنه ركز على نوع واحد من أنواع السياسة التجارية وهو السياسة التحررية مهملين بذلك سياسة الحماية رغم وجودها في الجزائر وتم ربط التحرر فقط بالصادرات خارج قطاع

المحروقات و هذا راجع كونه استراتيجية يمكن ان تخرج الجزائر من التبعية للمحروقات رغم ان التحرر يمس كلا من الصادرات والواردات اضافة إلى الاختلاف في الاطار الزماني للدراسة كون دراسة الباحث شملت الفترة من 1989-2010 أما دراستنا فغطت الفترة من 2000-2016.

3. دراسة الباحث بالحبيب عبد الكامل: عالج الباحث اشكالية تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري الجزائري من خلال قراءته لمختلف مكونات الميزان التجاري الجزائري، وتوزيع كلا من الصادرات والواردات حسب الصنف وحسب التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي، وبالتالي فان عدم اعتماده على أدوات الدراسة القياسية لا يعطي نتائج مضمونة خاصة وان موضوع الدراسة يبدأ بكلمة أثر وهو ما يتطلب دراسة قياسية لتقدير ذلك الأثر، ضف إلى ذلك النتائج عبارة عن قراءات للمعطيات الاقتصادية الخاصة بميزان التجاري أرصدته وتوقعات شخصية، فالباحث تناول بالتحليل والتعليق على واقع الميزان التجاري الجزائري.

والدراسة تتقاطع مع موضوعنا في كون الباحث تطرق للإطار النظري للسياسات التجارية وكذا تعرض لأهم أدوات السياسة التجارية ولو كان ذلك بشكل عام، وتطرق للتحول في مسار السياسة التجارية الجزائرية إلا أنه لم يتعرض لأهم أدوات السياسة التجارية المستعملة في الجزائر واكتفى بتطور الميزان التجاري الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية.

4. دراسة الباحثة بن طرية حورية: تتفق مع دراستنا في الجانب النظري كون الباحثة تناولت بإسهاب كل ما تعلق بميزان المدفوعات كما تتفق مع دراستنا في الطريقة المستخدمة وهي الدراسة التحليلية، وتكمن أوجه الاختلاف بين الدراستين في كون الباحثة تطرقت لكل الاصلاحات الاقتصادية التي حصلت خلال فترة دراستها بما في ذلك الاصلاحات على مستوى السياسات التجارية، ودراستنا تخصصت فقط في السياسة التجارية، وكذا هناك اختلاف في الإطار الزماني للدراسة كون الباحثة غطت الفترة من 1970-2014 ودراستنا كانت للفترة من 2000-2016

5. دراسة الباحثة فلة عاشور: تتقاطع هذه الدراسة في الجانب التطبيقي لدراستنا كونها تطرقت إلى العديد من أدوات السياسة التجارية بشتى أنواعها ما سمح لنا بأخذ فكرة واسعة في هذا الجانب الأمر الذي ساهم كثيرا في وضع منهجية لدراستنا التطبيقية الاختلاف بين الدراستين كان في الجانب النظري كون الباحثة لم تله اهتماما وكذا في الفترة التي غطت من سنة 1994 إلى غاية سنة 2010 بينما دراستنا غطت الفترة من 2000 إلى سنة 2016

6. دراسة الباحث برايس خليفة: مكنتنا هذه الدراسة من الاستفادة من جانب دراسة حالة الميزان التجاري الجزائري خلال المدى البعيد كما أنها دراسة تحليلية وهو ما يتوافق مع دراستنا اضافة إلى دراسة قياسية التي أجراها الباحث وهنا محل الاختلاف بين الدراستين، حيث أن الباحث عمل على توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بالميزان التجاري من تفصيل للمواد المصدرة والمستوردة وكذا تفصيل حسب المناطق وقام الباحث أيضا بدراسة سياسة

دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما قمنا به كذلك مع تركيزنا في التوزيع الجغرافي على منطقتي الاتحاد الاوربي والدول العربية.

7. باقي الدراسات العربية:

- **دراسة معتز نعيم غزل وأكرم الحوري:** ركزت كثيرا على الجانب الزراعي لدولة سوريا وميزان التجاري لنفس القطاع فهي دراسة أكثر تخصصا من دراستنا كونها اهتمت بقطاع واحد فقط من قطاعات النشاط الاقتصادي استفدنا منها في كيفية التحليل الجزئي لأحد مكونات الحساب التجاري.
- **أما دراسة هند رمضان عبد المجيد السيد:** فهي دراسة قريبة إلى دراستنا إلا أن الاختلاف بينا يتمثل في تناول الباحثة لدول أخرى تمثلت في دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى البلد المعني بالدراسة مصر، إذا فهي دراسة مقارنة واعتمدت على الأساليب القياسية في تحليلها بينما دراستنا دراسة تحليلية لبلد واحد هو الجزائر وتم تحليل بناء على معطيات وإحصائيات من طرف هيئات رسمية.
- **دراسة ناهض قاسم القدرة:** كانت دراسة واسعة شملت العديد من التأصيلات النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات وهو ما استفدنا منه بشكل ملحوظ ويعطينا فكرة عن كل ما يتعلق بميزان المدفوعات، غير أن الدراسة لم تخصص سياسة معينة لتحقيق التوازن لميزان المدفوعات وهذا لطبيعة البلد المدروس لنقص سيادته وبالتالي عدم القدرة على استعمال كل الأدوات التصحيحية لاختلالات موازين المدفوعات.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة التجارية فتعرفنا على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبعد ذلك تم التطرق إلى أنواع السياسة التجارية التحررية منها والحمائية، لنتطرق في آخر فرع متعلق بالسياسة التجارية إلى الأدوات المختلفة التي تستعملها السياسة التجارية من أدوات سعرية تشمل على الرسوم الجمركية الاغراق، ونظام الدعم الموجه للصادرات خاصة، وكذا إلى تخفيض قيمة العملة، بعدها تناولنا الأدوات الكمية حيث تعرفنا على الحظر وكذا نظام الحصص والرخص، وأخيرا تطرقنا إلى الأدوات التنظيمية التي شملت كلا من الاتفاقيات والمعاهدات وكذا الاساليب الادارية.

اضافة إلى عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات حيث تم تعريفه في البداية بعدها قمنا بتبيان أهدافه، لننطلق بعدها في الاهم والمتمثل في التوان والاختلال في ميزان المدفوعات حيث رأينا ان التوازن نوعنا توازن محاسبي محقق دوما وتوازن اقتصادي نادرا ما يحدث وهو غاية كل بلد وعد التوازن هذا قادنا إلى سرد أسباب المؤدية اليه وكذا إلى تفصيل في أنواعه حيث فرقنا بين اختلال المؤقت والذي يمكن حله مع الزمن والاختلال الهيكلي الذي يمثل مشكلة خاصة للدول النامية لنتطرق في الاخير إلى أهم الاساليب لمعالجته حيث تطرقنا في البداية إلى المناهج التقليدية والحديثة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمتعلقة أساسا بالتخفيض في

قيمة العملة لنباشر بعدها معالجة اختلال ميزان المدفوعات أولا في ظل الحرية وثانيا في ظل الحماية باستخدام الادوات المختلفة للسياسة التجارية.

وفي أخر الفصل تم التطرق إلى الدراسات السابقة الجزائرية منها والعربية لنخلص في نهاية سرد هته الدراسات إلى التفرقة بين دراستنا الحالية وبين مختلف الدراسات المهتمة بالموضوع أو ببعض جوانبه حيث وجدنا أن معظم الدراسات تهتم فقط بأحدى جوانب الموضوع لا بالموضوع كله عدى دراسة شتاتحة عمر التي كانت جد مقاربة لدراساتنا والتي استفدنا منها كثيرا خاصة بجعلها خطة طريق نسير على خطاها.

وبعدما تم عرض الاطار المفاهيمي لكل من السياسة التجارية وميزان المدفوعات وكذا مختلف الدراسات السابقة في المجال الرابط بينهما سنحاول خلال الفصل الموالي تطبيق المكتسبات النظرية على حالة الجزائر.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لدور السياسة التجارية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2018

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل بالمناقشة والتحليل لدور بعض أدوات السياسة التجارية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وهذا انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة والمتمثلة أساسا في الرسوم الجمركية، سياسة دعم وترقية الصادرات، نظام الإغراق، وتخفيض قيمة العملة كأدوات سعرية، بالإضافة إلى نظام الحصص والتراخيص والحظر كأدوات كمية، وكذا الاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمتها الجزائر مع العالم الخارجي والمتعلقة بالتجارة الخارجية كأدوات تنظيمية، وسنعرض كذلك ميزان المدفوعات وسيتم التركيز أكثر على الميزان التجاري في التحليل لكون ارتباطه بالسياسة التجارية ارتباط مباشر، وببعض التفصيل لميزان رأس المال في ظل سياسة التحرير التجاري وحرية انتقال رؤوس الأموال وهذا خلال فترة الدراسة المحددة من سنة 2010 إلى سنة 2018 .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم تحديد كلا من الإطار المكاني والزماني للحالة المراد دراستها، وكذا التعرف على أهم المتغيرات التي ستكون الأداة المستخدمة في الدراسة، مع الاشارة إلى مصادرها والبرامج المستخدمة في معالجتها.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

للوصول إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات المقترحة لا بد من اتباع الطريقة الأفضل لمعالجة المعلومات المجمعة وبما أن موضوع بحثنا هو دور السياسات التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018، يجب أولا تحديد طبيعة المعطيات والمتمثلة أساسا في أدوات السياسة التجارية، والتي بدورها معطيات نوعية غير قابلة للقياس وهذا فيما يتعلق بالأدوات التنظيمية والكمية ومتغيرات يمكن قياسها بالنسبة للأدوات السعرية، وعليه فسنعتمد في دراستنا على الجانب التحليلي.

من خلال هذا المطلب سنحدد طريقة اختيار مجتمع الدراسة وكذا متغيرات الدراسة ومختلف تطوراتها خلال فترة الدراسة والمحددة من سنة 2010 إلى سنة 2018 مع الاشارة إلى مصادر البيانات والمعلومات.

الفرع الأول: الإطار المكاني والزماني للدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة والمتمثل في معرفة دور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة 2010-2018 وعليه:

أولا-الإطار المكاني: تم اختيار الجزائر كعينة وهذا لانتهاجها سياسات تحريرية لتجارتها الخارجية مع بعض التقييد والتي فرضتها عليها المتغيرات الاقتصادية العالمية لا سيما انشاء منظمة التجارة العالمية والسعي الحثيث للجزائر لتكون عضو بها.

ثانيا-الإطار الزماني: بالنسبة لفترة الدراسة قد تم حصرها بين السنوات 2010-2018 وهي الفترة التي عرفت انتعاشا نسبيا للتجارة الخارجية الجزائرية لاسيما بعد التوجه نحو اقتصاد السوق المعتمد خلال التسعينات من القرن الماضي، والتوجه نحو التحرر التام من الاجراءات والقيود التي تعيق تجارتها الخارجية.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وتطوراتها وكيفية جمعها

تتمثل متغيرات الدراسة في أدوات السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، وهذا لملاحظة علاقة هذه الأدوات بميزان المدفوعات خاصة بمكوناته الفرعية المتمثلة أساسا في الميزان التجاري وميزان رأس المال.

أولا-أدوات السياسة التجارية (المتغيرات المستقلة):

أ. **الأدوات السعرية:** تشتمل الأدوات السعرية المراد دراستها والموجودة في الجزائر على كلا من التعريفة الجمركية وكذا دعم وترقية الصادرات بالإضافة إلى الإغراق وتخفيض قيمة العملة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل أداة بالتفصيل.

1. **الرسوم الجمركية:** تلعب الرسوم الجمركية دورين هامين في الاقتصاد دور على المستوى المحلي المتمثل في كونها تعتبر ايراد هام من ايرادات ميزانية الدولة الجزائرية أما الدور الثاني فيتمثل في الدور الخارجي الذي يمكن تقسيمه إلى دورين أحدهما استعماله كوسيلة حماية للاقتصاد المحلي بفرضه على الواردات سواء لأغراض اجتماعية أم لأغراض اقتصادية وثانيها استعمالها كوسيلة لدعم الصادرات من خلال تقديم تخفيضات وفي غالب الأحيان اعفاءات.

ونظرا لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 وسعي الجزائر للانضمام اليها كان واجبا عليها تحرير تجارتها الخارجية وإجراء اصلاحات هامة على مستوى تعريفتها الجمركية والتي نوجزها في الجدول التالي:

جدول 1 : تطورات نسب التعريفة الجمركية (1992-2001)

النص القانوني	قانون المالية سنة 1992[66]	قانون المالية لسنة 1996[67]	قانون المالية لسنة 1997[68]	قانون المالية لسنة 1998[69]	قانون المالية لسنة 1999[70]	أمر رقم 01-02[71]

[66] الجزائر، قانون رقم 91-26 المؤرخ في 18-12-1991 يتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية العدد 36 لسنة 1991، المادة 138.

[67] الجزائر، قانون رقم 95-27 المؤرخ في 30-12-1995 يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية العدد 82 لسنة 1995 المادة 140.

[68] الجزائر، أمر رقم 96-31 المؤرخ في 30-12-1996 يتضمن قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية العدد 85 لسنة 1996، المادتين 105-106.

النسب المقررة %	3-7-15- 25-40- 60	3-7-15- 25-40- 50	5-15- 25-45	3-15- 25-45	5-15- 25-45	5-15- 30

المصدر: من اعداد الطالب بناء على النصوص القانونية المبينة أدناه.

2. دعم وترقية الصادرات: سعت الجزائر جاهدت للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات وذلك من خلال محاولتها لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وقد تجسد ذلك من خلال عدة اجراءات تنظيمية على غرار تقديمها لتسهيلات مالية، جبائية وجمركية، وإنشاء عدة أجهزة مهمتها الأولى دعم الصادرات ولعل أهمها صندوق دعم الصادرات FSPE، والوكالة الوطنية لترقية الصادرات ALGEX وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادراتCAGEX .

2-1. الإطار التنظيمي والقانوني: قامت الدولة الجزائرية بتقديم العديد من التسهيلات يمكن ايجازها كالتالي:

2-1-1. التسهيلات المالية: وذلك من خلال السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، حسب نظام رقم 90-02 المؤرخ في 08-09-1990 المحدد لشروط فتح وسير حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين المعدل سنة 1994 في مادته السابعة[72]. كذلك يتم تقديم الدعم لمصدري بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن مصدريها يستفيدون من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل بـ 80 % من نفقات النقل، ومنح 5 دج/كغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير[73].

2-1-2. التسهيلات الجبائية: تمثل التسهيلات الجبائية عنصرا هاما لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال منح المصدرين اعفاءات كلية أو جزئية، دائمة أو مؤقتة على انشطتهم التصديرية ومن بينها نجد:

- اعفاء كلي بالنسبة للرسم على القيمة المضافة TVA مع بعض الاستثناءات حسب المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الاعمال؛

---

[69] الجزائر، قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31-12-1997 يتضمن قانون المالية لسنة 1998 الجريدة الرسمية العدد 89 لسنة 1997، المادة 49.

[70] الجزائر، قانون رقم 98-12 المؤرخ في 31-12-1998 يتضمن قانون المالية لسنة 1999 الجريدة الرسمية العدد 98 لسنة 1998 المادة 55.

[71] الجزائر، قانون رقم 01-02 المؤرخ في 20-08-2001 المؤسس تعريفة جمركية جديدة المقر بموجب القانون رقم 01-15 المؤرخ في 21-10-2001، الجريدة الرسمية العدد 47 لسنة 2001، المادة 3.

[72] الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 45 لسنة 1990.

[73] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

- إعفاء من ضريبة الدفع الجزافي VF لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع إلى الخارج حسب المادة 19 من قانون المالية 1996[74]؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج عدا النقل البري والبحري وإعادة التأمين وعمليات البنوك، 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار بشروط حسب المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996.

2-1-3. التسهيلات الجمركية: تتمثل أهم التسهيلات الجمركية فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي؛
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد، والتصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع؛
- تفعيل دفتر القبول والإدخال المؤقت للسلع بمدة صلاحية سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[75].

2-2. الإطار المؤسساتي: تم انشاء العديد من المؤسسات لغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات أهمها ما يلي:

2-2-1. صندوق دعم الصادرات: تم إنشاؤه كصندوق خاص للخزينة بموجب المرسوم التنفيذي 96-205 المؤرخ 05-06-1996[76] المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19-01-2008 حيث يدعم الصندوق الصادرات من خلال التكفل بـ[77]:

---

[74] الجزائر، **قانون المالية لسنة 1996، مرجع سبق ذكره.**

[75] **www.algex.dz** page consulté le 05-08-2018 à 17h24.

[76] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم: 96-205 المؤرخ 05-06-1996 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم:084-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية، العدد 35 لسنة 1996.

[77] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19-01-2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-205، الجريدة الرسمية العدد 05 لسنة 2008، المادة 2.

جدول 2: نسبة الاعانات التي يقدمها صندوق دعم الصادرات

العملية	نسبة الاعانة المقدمة
الحضور التجاري الجماعي في الأسواق الخارجية لإنشاء تجمع للشركات ودراسات الاسواق	%25
إعداد تشخيص التصدير / انشاء خلايا تصدير داخلية/ تكلفة البحث عن الأسواق الخارجية	50%
إعلام المصدرين ودراسة من أجل تحسين وتطوير نوعية المنتجات والخدمات الموجه للتصدير	50%
طبع وتوزيع الدعائم الترقوية للمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال	50%
تمويل الميداليات والأوسمة الممنوحة سنويا للمصدرين ذوي النجاعة وكمكافأة على الأبحاث الجامعية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات	100%
إنشاء العلامات التجارية / حماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج	%50
برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير	80%

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معلومات من:

موقع:**www.commerce.gov.dz** تم الاطلاع عليه بتاريخ 05-08-2020 على الساعة: 21:21.

وموقع:**www.algex.dz** تم الاطلاع عليه بتاريخ :05-08-2020 على الساعة: 21:03.

2-2-2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX): تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 –174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتمم[78]، تعمل الوكالة على توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد وكالة الجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات[79].

2-2-3. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات(CAGEX): تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بموجب عقد موثق بتاريخ 03-12-1995[80]، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات؛ وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة؛ والعمل على دفع المصدرين لاقتحام

[78] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12-06-2004 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 39 لسنة 2004، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-313 المؤرخ في 5-10-2008، الجريدة الرسمية العدد 58 لسنة 2008، المادة 6.

[79] www.algex.dz page consulté le 04-08-2020 a 18h12.

[80] الجزائر، مرسوم تنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02-07-1996 يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، الجريدة الرسمية، العدد 41 لسنة 1996، المادة 2.

الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك؛ كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفاديا لوقوع خسائر.

ومن أهم المخاطر التي تقوم هذه الشركة بتأمينها هي: المخاطر التجارية، المخاطر السياسية، مخاطر عدم التمويل، مخاطر الكوارث الطبيعية[81].

3. **الإغراق:** نظرا لمساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيقا للمادة 6 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، تم إرساء قواعد لمكافحة الإغراق في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-222 المؤرخ في 22-06-2005 يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته[82].

وتم توضيح كيفيات إجراء التحقيق بموجب قرار وزير التجارة المؤرخ في 03-02-2007 يحدد كيفيات وإجراء تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق ضد الاغراق[83].

يمكننا انطلاقا من المرسوم التنفيذي 05-222 وكذا القرار الوزاري سالفا الذكر أن نستخرج النقاط التالية:

- يتم فتح التحقيقات ومكافحة الإغراق من طرف المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بالاتصال مع مصالح الوزارة المعنية، وأنه لا تطبق رسوم ضد الإغراق إلا بناء على تحقيق تقوم به تلك المصالح وفق أحكام القرار الوزاري المذكور سابقا؛
- يفتح التحقيق بناء على طلب مكتوب يقدمه فرع إنتاج أو يقدم باسمه، مع تبريرات كافية واثبات العلاقة السببية بالواردات والضرر* الواقع، لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا المبررات الكتابية؛
- يمكن الأطراف المعنية اللقاء ليقدم كل طرف مبرراته تحت اشراف السلطة المخولة للتحقيق وطوال مدة التحقيق؛
- يلزم الأطراف المكلفين بالتحقيق بالسر المهني تحت طائلة تطبيق عقوبات ادارية و/أو جزائية؛
- يدرس الطلب خلال خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ استلام الطلب وترسل خلالها استمارة أسئلة لمتطلبات التحقيق إلى كل الأطراف المعنية الذين يجيبون عليها في أجل ثلاثين بوما من استلامها ويمكن تمديدها للضرورة؛

[81] الجزائر، أمر رقم 96-06 المؤرخ في 10-01-1996 يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد 3 لسنة 1996، المادة 4.

[82] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 05-222 المؤرخ في 22-06-2005 يحدد شروط تنفيذ الحد ضد الإغراق وكيفياته، الجريدة الرسمية العدد 43 لسنة 2005.

[83] الجريدة الرسمية العدد 21 لسنة 2007.

* يقصد بوجود ضرر عندما تحدث الواردات تحت تأثير الاغراق ضررا كبيرا لفرع انتاج وطني قائم أو تؤخر انشاء فرع انتاج وطني.

- يقفل التحقيق فورا إذا كان هامش الإغراق[**] أقل من 2% بالنسبة لسعر التصدير، وأن حجم الواردات موضوع الإغراق ضئيلا إذا لوحظ أنه يمثل أقل من 3% من حجم واردات المنتج المماثل في السوق الوطنية ولا يمكن أن تفوق المدة القصوى للتحقيق 18 ثمانية عشر شهرا ما لم توجد ظروف خاصة؛
- ليطبق الحق ضد الاغراق يجب أن تكون مدة الاغراق بين ستة 6 وأثنى عشر 12 شهرا وبكميات تزيد عن عشرين في المئة من الحجم الكلي للصفقات المأخوذة بعين الاعتبار في تحديد القيمة العادية؛
- يحصل الحق ضد الإغراق المؤقت في شكل ضمان إيداع نقدي أو كفالة بنكية، مساويا لمبلغ الإغراق المحسوب مؤقتا، طبقا لما حددته السلطة المكلفة بالتحقيق وهذا الحق لا يطبق ما لم يفتح تحقيق ويتم تحديد أولي إيجابي بوجود إغراق وضرر، وأن تعتبره السلطة المكلفة بالتحقيق ضروري لمنع حدوث ضرر أثناء فترة التحقيق، لا يطبق إلا بعد مرور ستين 60 يوما ابتداء من تاريخ فتح التحقيق ولمدة لا تتجاوز أربعة 4 أشهر؛
- يحصل الحق في الاغراق من طرف ادارة الجمارك ولا يطبق إلا لفترة تكون كافية لمواجهة الاغراق؛
- ينته التحقيق أو يقفل دون تطبيق رسوم ضد الإغراق مؤقتة أو نهائية، إذا تعهد المصدر بمراجعة أسعاره أو بعدم التصدير مستقبلا بأسعار إغراق وتقتنع السلطة بإلغاء الأثر السلبي للإغراق؛
- إذا لم يلتزم المصدر بتعهده يصبح حق الاغراق في حقه نهائيا ويحصل بأثر رجعي بداية من صدور نتيجة التحقيق.

4. تخفيض قيمة العملة: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها كما سبق وتطرقنا اليه في الجانب النظري من دراستنا بهدف جذب زبائن لمنتجاتها التي ستصبح رخيصة بالنسبة للأجانب وتقييد الواردات بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة للمقيمين في البلد. والجزائر عرفت عملتها عدة تخفيضات خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عملا بتوصيات صندوق النقد الدولي للاستفادة من برامجه وقروضه وتسهيلاته وخاصة اعادة جدولة الديون التي كانت مترتبة عليها في تلك الفترة. أما خلال فترة الدراسة يمكن عرض تغيرات قيمة عملة الدينار الجزائري من خلال الجدول الموالي:

[**] **هامش الاغراق** = سعر التصدير المنتج نحو السوق الوطنية-القيمة العادية لمنتج مماثل في السوق المحلي خلال عملية تجارية عادية (وفي حالة عدم القدرة على اجراء المقارنة تأخذ قيمة منتوج مماثل مصدر نحو بلد آخر).

.5

جدول 3: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
AD/USD	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58	100,7	109,5	110,96	116,62

المصدر: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لصندوق النقد العربي (الحساب على أساس المتوسط السنوي)
من الموقع: www.amf.org.ae/ar/jointrep تم الاطلاع عليه يوم 02-08-2020 على الساعة: 13:48.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الدينار الجزائري عرف استقرار نسبي خلال فترة من 2010-2014 حيث كان التغيير السنوي بين 0 دينار إلى 6,22 دنانير، كما نلاحظ أن أفضل سنوات للدينار الجزائري كانت خلال 2010 و 2011 حيث بلغ الدولار الواحد 72,94 دينارا، ليعود بعدها إلى التدهور بدءا من سنة 2015 وبقفزة تمثلت في 20,12 دينارا، ليسجل انخفاضات متتالية دون أن يرجع إلى مستواه قبل سنتي2010-2011، وهي سياسة متعمدة من الدولة للحد من فاتورة الاستيراد التي تضخمت في ظل تنفيذ البرامج التنموية المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، واستمر الحال على ما هو عليه ليعرف أكبر تخفيض خلال سنة 2015 إذ أصبح الدولار الواحد يساوي 100,7 دينار جزائري بفارق 20,12 دينار للدولار الواحد مقارنة بسنة 2014، وزاد التدهور في سنة 2018 فأصبح واحد دولار يساوي 116,62 دينار جزائري، وأتى هذا سعيا من الدولة الجزائرية للحد من الأزمة التي لحقتها جراء تدهور أسعار البترول في النصف الثاني من 2014 وتدهور صادراتها والحد من العجز في الميزان التجاري.

ب-الأدوات الكمية: نجد في الادوات الكمية المستخدمة في الجزائر كلا من نظام التراخيص والحصص وكذا الحظر.

1. **نظام التراخيص والحصص (الاستيراد والتصدير)**: قد تم العمل بها سابقا قبل تحرير التجارة الخارجية، أما خلال فترة دراستنا فقد تم اقراره بموجب المادة 6 من الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19-07-2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها[86].

تم تفصيل كيفية تطبيق نظام التراخيص والحصص بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6-12- 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات

[86] الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 43 لسنة 2003، موافقة عليه بالقانون رقم 03-13 ممضي في 25-10-2003 الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2003.

والبضائع[87]، حيث تم بموجبه تبيان الفرق بين الرخص التلقائية والرخص الغير تلقائية فعرف الرخص التلقائية بأنها تلك الرخص المعدة من طرف القطاعات الوزارية في شكل تراخيص تقنية و/أو إحصائية مسبقة لاستيراد أو تصدير المنتجات والبضائع وتسلم الرخص القطاعات الوزارية المعنية بناء على طلب مرفق بوثائق تثبت مطابقة المنتجات والبضائع حسب طبيعتها وكذا الوضعية القانونية للمتعاملين الاقتصاديين[88].

بينما الرخص غير التلقائية هي الرخص التي يتم احداثها لتسيير حصص المنتجات والبضائع عند الاستيراد أو التصدير وتدعى بالحصص حيث يمنحها وزير التجارة بناء على اقتراح اللجنة الوزارية المشكلة من الأمين العام لوزارة التجارة رئيسا، وممثلان عن وزير المالية (المديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للضرائب)، وممثل واحد عن كل وزارة من الوزارات التالية (الصناعة والمناجم، الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة التجارة)، يعينون بموجب مقرر من الوزير الأول بناء على اقتراح من الوزراء المعنيين[89]، حيث تكلف اللجنة بالمهام التالية[90]:

- دراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير بالرجوع إلى الاحتياجات المعبر عنها والإحصائيات الناتجة عن استغلال المعطيات المحصل عليها و/ أو المقدمة من القطاعات الوزارية وكذا من ممثلي الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل المعتمدة؛ كما تقدم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتجارة خصوصا ما تعلق بـ:
- تعيين وتحديد قائمة المنتجات والبضائع موضوع الحصص؛
- تحديد الأحجام الكمية للحصص؛
- اختيار طرق وكيفيات توزيع نسبة الحصص التي تمنح للمتعاملين الاقتصاديين المعنيين؛
- نتائج استغلال وفحص طلبات رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.
- تفتح الحصص بناء على اعلان ينشر في الصحف الوطنية وفي الموقع الرسمي لوزارة التجارة يتضمن آجال تقديم الطلبات ومكان ايداع الطلب. تحدد آجال فتح وغلق الحصص وتحديد كمية وطريقة توزيع الحصص وكذا الوثائق الواجب إرفاقها بالطلب وتوزع الحصص حسب إحدى الطرق التالية[91]:
- الترتيب الزمني لتقديم الطلبات؛
- التوزيع حسب الحصص للكميات المطلوبة؛

---

[87] الجزائر، **المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع**، الجريدة الرسمية، العدد 66 لسنة 2015.

[88] المرسوم التنفيذي رقم 15-306، **مرجع سبق ذكره**، المادتين 3-4.

[89] **المرجع نفسه**، المادتين 5-6.

[90] **المرجع نفسه**، المادة 7.

[91] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 15-306 سالف الذكر المواد من 11 إلى 15.

- الأخذ بعين الاعتبار لتدفقات المبادلات التقليدية؛
- الدعوة لإبداء الاهتمام.

من خلال اطلاعنا على موقع وزارة التجارة[92]، الباب الخاص بالإعلانات عن رخص الاستيراد وجدنا عدة اعلانات خاصة باستيراد كلا من: السيارات والاسمنت والفولاذ المستدير للخرسانة بالاضافة إلى المنتجات الزراعية والغذائية كالموز ومواد أخرى، والتي يمكن الاطلاع عليها بالتفصيل من خلال تصفح موقع وزارة التجارة.

2. **الحظر**: تم حظر بعض المنتجات المنتجة محليا من الاستيراد على غرار بعض المواد الصيدلانية بقرار وزير الصحة المؤرخ في: 30-11-2008 المتعلق بمنع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر[93]. وكمثال آخر ولأغراض صحية نجد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 04-04-2006، يتضمن وقف استيراد الطيور والمدخلات ومنتجات الدواجن المشتقة ذات المنشأ والمستقدم من البلدان التي أعلن فيها تفشي مرض أنفلونزا الطيور[94].

ج-الأدوات التنظيمية: سنتطرق فقط في هذه النقطة إلى أهم أداة والمتمثلة في الاتفاقيات والمعاهدات التجارية باعتبارها وسيلة هامة في تحرير التجارة البينية للدول المصادقة على تلك الاتفاقيات.

1. **الاتفاقيات والمعاهدات التجارية**: سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر خلال الألفية الثالثة، وتم التركيز على اتفاق الجزائر في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وكذا اتفاق الشراكة الأوروجزائرية.

1-1. منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: تم تبني هذا المشروع في 1997، وكل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، والالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتداء من جانفي 1998، مع التخفيض للحقوق الجمركية ب 10 % كل سنة. حيث تتيح المادة السادسة والمادة السابعة من الاتفاقية إقامة مثل هذه المنطقة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية. ويأتي حرص الدول العربية على إنشاء هذه المنطقة منسجما مع التوجهات العالمية بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة تستطيع التعامل مع المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية، والمتمثلة في انفتاح الأسواق العالمية بعد إقرار اتفاقيات التجارة العالمية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، كما ساعد التقارب في نظم إدارة الاقتصادات العربية بعد اتباع معظم الدول العربية لاقتصاديات السوق، على إنشاء مثل هذه المنطقة[95].

---

[92] www.commerce.gov.dz page consulté le 01-08-2020 à : 13 :38.

[93] الجريدة الرسمية العدد 70 لسنة 2008.

[94] الجريدة الرسمية العدد 61 لسنة 2006.

[95] عائشة ابراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير العلوم في الدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم، السودان، 2007، ص65.

تبنت الاتفاقية المبادئ التالية: مبدأ المعاملة الوطنية العربية، مبدأ الشفافية، مبدأ تبادل المعلومات، مبدأ توحيد التعريفات والمعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي.

كما تم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة والمتمثلة في: لجنة المتابعة والتنفيذ، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ.

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة التنفيذ في مطلع عام1998، بتطبيق البرنامج التنفيذي لها من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي صادقت عليها تسعة عشر دولة عربية من بينها الجزائر التي أعلنت رسميا عن المصادقة على الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 03-08-2004 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية[96] كل الدول العربية التزمت بتطبيق البرنامج التنفيذي ما عدا موريتانيا. كما لم تصادق بعد على الاتفاقية 03 دول وهي :جزر القمر، جيبوتي، الصومال.

تم الانتهاء من تحقيق ووضع هذه المنطقة في الفاتح من جانفي 2005، ومن وقتها والمنتجات العربية المنشأ يتم تبادلها وتخضع للإعفاء التام من الحقوق الجمركية. تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في: 31 ديسمبر 2008[97].

بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، بدأت المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من01-01-2009.

يمكن الاطلاع على حصيلة التبادلات التجارية لكل من الدول العربية ودول المغرب العربي من خلال الملحق رقم 1 وكذا الملحق رقم 2 اللذان يمثلان التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016) على التوالي.

2-1. الشراكة الأورو جزائرية: تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ 22-04-2002، لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية)، وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية

[96] الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 49 لسنة 2004.

[97] www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange page consulté le:27/08/2020 a18:17 .

ضرورية لتنمية مستدامة[98]. تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية، ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01-09-2005. تأتي هذه الاتفاقية لتشمل ثلاث مكونات أساسية: المكون السياسي والأمني، المكون الاقتصادي والمالي، المكون الاجتماعي والإنساني، شأنها في ذلك شأن كافة اتفاقيات المشاركة الأخرى وسيتم التركيز على المكون الثاني للاتفاقية ويتم تناول هذا المكون من خلال استعراض ما تضمنه من محاور أساسية يمكن أن تترك آثارها على تحرير التجارة الخارجية ومن بين هذه المحاور:

- قواعد المنشأ *؛
- إقامة منطقة للتجارة الحرة بإزالة الجزائر لكافة الضرائب الجمركية والقيود الكمية، وأي رسوم أخرى ذات أثر مماثل أمام المنتجات الأوربية، ومن ثم إقامة منطقة تجارية حرة، بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر بـ 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[2] ؛
- تحرير حركة السلع الصناعية؛
- تحرير التجارة في الخدمات؛
- الإجراءات الوقائية لحماية الصناعة المحلية من خلال السماح للجزائر باتخاذ جملة من التدابير أو الإجراءات الاستثنائية[3] بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة.

إن الاتفاقية مع الاتحاد الاوربي لها ايجابياتها كما لها سلبياتها، فبخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد أيضا من الاستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الاستهلاك وكذا زيادة الموارد الجبائية[4] .

إضافة إلى ذلك، فإن انخفاض الرسوم الجمركية سيساعد الجزائر على استيراد التجهيزات الصناعية والمنتجات النصف مصنعة، لاسيما تلك التي تندرج ضمن الصناعات التركيبية في الجزائر، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل الشركات الصناعية لتؤدي دورها في التنمية الاقتصادية. إلا أن ذلك يتطلب تحديد القطاعات

---

[98] محمد لحسن علاوي وكريم بوروشة، (**تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص36.

* **قواعد المنشأ**: مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية السلع موضع التبادل.

[2] زعباط عبد الحميد، (**الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص56.

[3] **الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى**، المادتين 30-34

[4] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص ص 405-406.

والصناعات التي يمكن الاعتماد عليها بما يتوافق وإمكاناتها[103]. وبالمقابل تؤدي الاتفاقية إلى انخفاض عائدات الدولة من الحقوق الجمركية.

يمكن الاطلاع على حصيلة التبادلات التجارية للدولة الجزائرية مع الاتحاد الاوربي من خلال الملحق رقم 1 وكذا الملحق رقم 2 اللذان يمثلان التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018) على التوالي.

ثانيا-الحساب التجاري وحساب رأس المال (المتغير التابع): بعد الانتهاء من المتغيرات المستقلة سنتطرق إلى المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات وذلك من خلال عرض المكونين الأساسيين له وهما الميزان التجاري وميزان الرأس المالي.

أ. **الحساب التجاري:** يمكن ايجاز تطورات الحاصلة في الميزان التجاري الجزائري بعد عملية التحرير التجاري الخارجي من خلال الجدول الموالي:

جدول 4: الصادرات-الواردات-الحساب التجاري للجزائر 2010-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	نسبة التطور	الواردات	نسبة التطور	الحساب التجاري	نسبة التطور	%التغطية
2010	57 053	26,24%	40 473	3,00%	16 580	181,02%	141%
2011	73 489	28,81%	47 247	16,74%	26 242	58,28%	156%
2012	71 866	-2,21%	50 376	6,62%	21 490	-18,11%	143%
2013	64 974	-9,59%	55 028	9,23%	9 946	-53,72%	118%
2014	62 886	-3,21%	58 580	6,45%	4 306	-56,71%	107%
2015	34 668	-44,87%	51 702	-11,74%	-17 034	-495,59%	67%
2016	30 026	-13,39%	47 089	-8,92%	-17 063	0,17%	64%
2017	35191	17،20	46059	-2،18	-10868	-163،69	%76
2018	41168	16،98	46197	0,29	-5029	-164,27	89%

المصدر: جدول من اعداد الطالب بناء على احصائيات من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique تاريخ التصفح يوم: 11-08-2020 على الساعة 10:15.

[103] ليليا بن منصور، **الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2003-2004، ص ص 25 -26.

يتم التعليق ومناقشة المعطيات في الجدول السابق خلال المطلب الأول من المبحث الثاني والخاص بعرض نتائج الدراسة.

ب-حساب رأس المال: يمكن تلخيص التطورات الحاصلة في حساب رأس المال من خلال الجدول الموالي:

جدول 5: تطورات حساب رأس المال(2010-2018)

الوحدة مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حساب رأس المال	3,18	0,36	-0,24	-1,02	3,4	-0،25	0,19	0,31	0,88

المصدر: من اعداد الطالب بناء على احصائيات بنك الجزائر من الموقع:**www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm** تاريخ التصفح يوم : 11-08-2020 على الساعة : 13:25.

يتم التعليق ومناقشة المعطيات في الجدول السابق خلال المطلب الأول من المبحث الثاني والخاص بعرض نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات:

استخدمنا في جمع المعطيات المتعلقة بأدوات السياسة التجارية مصادر الكترونية وورقية ومصادر بحثية وهو نفس الأمر بالنسبة للمتغير التابع ميزان المدفوعات من خلال أهم حسابين (الميزان التجاري وحساب رأس المال) حيث يمكنا ترتيبها كالتالي:

الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية (المتغيرات المستقلة):

حيث سيتم التطرق إلى طرق ووسائل جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف أدوات السياسة التجارية.

أولا-الأدوات السعرية:

أ. **التعريفة الجمركية:** تحصلنا على معدلات التعريفة الجمركية انطلاقا من مراجعة قوانين المالية للفترة (1992-2001)، وتوقفنا في سنة 2001 كونها آخر سنة تم التغيير فيها لمعدلات التعريفة الجمركية خلال فترة دراستنا والتغيرات التي تلتها هي تغيرات في المواد الخاضعة لا غير، كأن يتم تغيير مادة كانت

خاضعة للرسم المخفض إلى الرسم المتوسط أو المرتفع الخ، وذلك حسب الاوضاع السائدة والأهداف المراد الحصول عليها.

ب. **دعم وترقية الصادرات:** تم جمع المعلومات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني لدعم الصادرات من خلال الاطلاع على قانون الرسوم على رقم الاعمال وكذا قوانين المالية المتعلقة بكل من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي، أما فيما يتعلق بالإطار المؤسساتي وفيما يخص صندوق دعم الصادرات والوكالة الوطنية لترقية الصادرات فمن المراسيم المنشأة لكل منها، والتي بدورها تم اقتباسها من الجرائد الرسمية التي تضمنتها تلك النصوص من خلال موقعها الالكتروني www.joradp.dz. وفيما يتعلق بالشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات تم الاطلاع على معلومات بخصوصها من خلال الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الصادرات.

ج. **تخفيض قيمة العملة:** تم الاطلاع على تطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري من خلال التقارير السنوية الاقتصادية العربية الموحدة، والتي يتم نشرها من طرف صندوق النقد العربي للدول الاعضاء به.

ثانيا-الأدوات الكمية: تم ذكر الاغراق معها رغم كونه أداة سعرية لتجنب تكرار مصادر المعلومة لتقاربها.

أ. **الإغراق/حصص وتراخيص الاستيراد:** تمت الاستعانة بالنصوص التي نظمتها من خلال مطالعة الجرائد الرسمية التي صدرت بها تلك النصوص، كما تم الاطلاع على موقع وزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz.

ب. **الحظر:** تم التطرق إلى بعض الأمثلة عن الحظر وتم ذكر كلا من حظر استيراد المواد الصيدلانية ومواد طبية أخرى الموجهة للطب البشري المنتجة في الجزائر، وكذا حظر استيراد الطيور وما تعلق بها أثناء الفترة التي كانت منتشرة خلالها انفلونزا الطيور وذلك من خلال الاطلاع على القرارات الوزارية المتعلقة بذلك والمنشور في الجريدة الرسمية.

ثالثا-الأدوات التنظيمية:

أ. **الاتفاقات والمعاهدات:** تم الحصول على بنود الاتفاقات من مطالعة الجرائد الرسمية من خلال موقع الالكتروني للجريدة الرسمية سالف الذكر، أما فيما يخص المعطيات المتعلقة بالصادرات والواردات الجزائرية من وإلى الاتحاد الأوربي، وكذا الدول العربية ودول المغرب العربي فقد تم استخلاصها من احصائيات منشورة في الموقع الالكتروني الرسمي للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz.

الفرع الثاني: الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات

حيث تم التركيز كما رأينا سلفا على حسابي الميزان التجاري وحساب رأس المال كونهما أهم مكونات ميزان المدفوعات.

أولا الحساب التجاري: تم الاستعانة فيما يخص الميزان التجاري بالإحصائيات المنشورة في الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية حيث يمكن ايجاز المعلومات المنتقاة منه حسب الآتي:

أ. **سنة 2010**: les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010 المنشورة من طرف: CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQUES مستخرجة من موقع المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2020/08/11 على الساعة 10:00.

ب. **السنوات 2011-2018**: مستخرجة من احصائيات التجارة الخارجية من 2010-2015 من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2020/08/11 على الساعة: 10:15.

ج. **السنوات 2015-2018**: statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (Période: Année2017)

من موقع المديرية العامة للجمارك المذكور أعلاه تاريخ الاطلاع: 2020/08/11 على الساعة: 10:15.

ثانيا حساب رأس المال: أما بخصوص حساب رأس المال فتم الاستعانة بإحصائيات بنك الجزائر من خلال الاطلاع على موقع نشر الاحصائيات للبنك المركزي على الرابط التالي:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm.

أ. **السنوات 2010-2018**: bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospectives 1992-2011 تم تحميلها من الموقع المذكور أعلاه بتاريخ: 11-08-2020 على الساعة: 13:30.

ب. **السنوات 2012-2014**: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33: مارس 2016. تم تحميلها من نفس الموقع المذكور أنفا بتاريخ: 01-05-2020 على الساعة: 10:15

ج. **السنتين 2015-2016**: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 40: ديسمبر 2017. تم تحميلها من نفس الموقع السابق الذكر بتاريخ: 11-08-2020 على الساعة: 11:15.

د. **السنتين 2017-2018**: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 45: مارس 2019. تم تحميلها من نفس الموقع السابق الذكر بتاريخ: 11-08-2020 على الساعة: 13:40.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة والمناقشة

بعد أن تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المتغيرات المتعلقة بالدراسة وكيفية جمعها، وقصد دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة أساسا في أدوات السياسة التجارية والمتغيرات التابعة المتمثلة في حسابي الميزان التجاري وميزان رأس المال الذين يعتبران أهم عنصرين في ميزان المدفوعات، فقد تمت معالجة المعطيات باستخدام برنامج اكسل وسيتم التطرق للنتائج المتحصل عليها من خلال قراءة وتحليل لمختلف المخرجات ومناقشة النتائج للوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وكذا الأسئلة الفرعية.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

من خلال معالجة المعطيات المتحصل عليها باستعمال برنامج Excel 2007 وباستعمال الأشكال البيانية والهندسية لمختلف تأثيرات أدوات السياسة التجارية على الصادرات والواردات تحصلنا على ما يلي:

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بأدوات السياسة التجارية

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى مختلف النتائج المتعلقة بأدوات السياسة التجارية الجزائرية وهذا بالاستعانة بمختلف الأشكال البيانية التي تم استخراجها باستخدام برنامج اكسل.

أولا-الأدوات السعرية:

أ. **الرسوم الجمركية:** عرفت معدلات التعريفة الجمركية عدة تغيرات لعل آخرها كان سنة 2001 حيث تتجه دوما وبمنحى غير ثابت نحو التخفيض وهذا تطبيقا لما تمليه الضرورة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والداعية إلى تحرير التجارة من القيود الجمركية ولدراسة دور الرسوم الجمركية في التحكم في الواردات ومن ثم الميزان التجاري علينا أولا التعرف على توزيع الواردات حسب النوع ومقارنة تطوراتها خلال فترة الدراسة (2000-2016) مع ملاحظة تأثرها بنسب الرسوم الجمركية المطبقة عليها على النحو التالي:

- 5% بالنسبة للمواد الخاصة والأولية (معدل منخفض)؛
- 15% بالنسبة للمواد نصف مصنعة (معدل متوسط)؛
- 30% بالنسبة للمواد المصنعة (معدل مرتفع).

وسيتم من خلال الدائرة النسبية الممثلة في الشكل الموالي توضيح توزيع الواردات الجزائرية حسب النوع وهذا بعد أن تم احتساب المتوسط الحسابي لها خلال فترة الدراسة.

شكل1: متوسط الواردات الجزائرية حسب النوع (2010-2018)

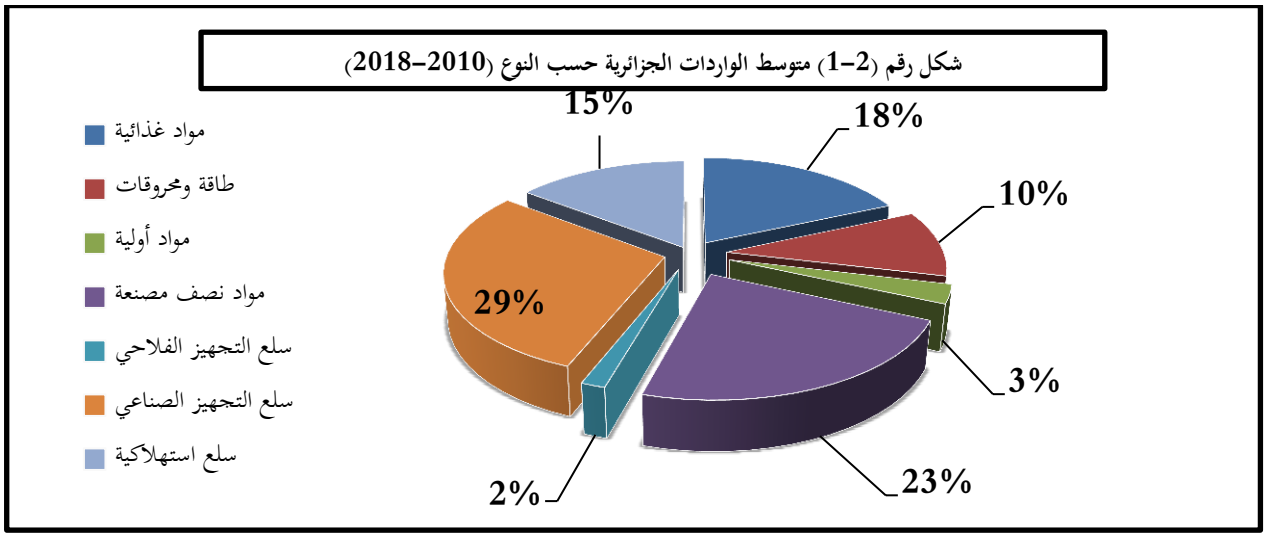

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم: 3.

من الشكل رقم (2-1) تتضح نسبة الواردات المرتفعة لسلع التجهيز الصناعي حيث بلغ متوسط النسبة خلال فترة الدراسة (2010-2018) 29،38 % تليها المواد نصف مصنعة بمعدل 22,81% ثم المواد الغذائية بنسبة 18،37% وبعدها السلع الاستهلاكية بمعدل 14،62% وفي الأخير تأتي من الطاقة و المحروقات بعدها المواد الأولية، تليها في المرتبة الأخيرة سلع التجهيز الفلاحي بنسبة 1.54% كمتوسط. ومن أجل المزيد من التفصيل سيتم عرض الشكل الموالي لتطورات الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

شكل 2: الواردات الجزائرية حسب النوع (2010-2018)

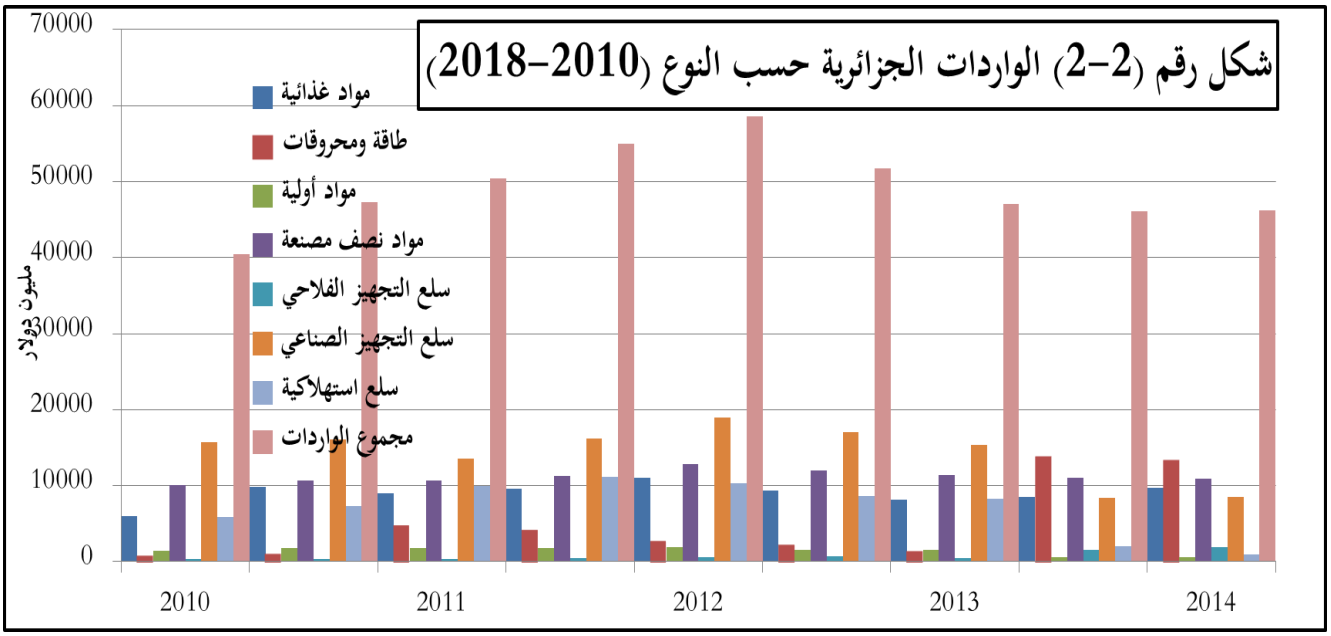

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم: 3.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2-2) أن الواردات الإجمالية عرفت منحنا متزايدا خلال الفترة (2010-2014) حيث كانت أدنى قيمة لها سنة 2010 قدرت بـ:40473 مليون دولار وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 تقدر بـ: 58 580 مليون دولار. وهذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية وعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية متطلبات السوق الجزائرية، كما نلاحظ انخفاضا تدريجيا في حجم الواردات بعد سنة 2014، والتي بلغت مبلغ 46059 مليار دولار سنة 2017 مع زيادة طفيفة في 2018 أين قدرت الواردات ب 46197 مليون دولار، وهذا ناتج عن انخفاض أسعار المحروقات بعد سنة 2014، والذي ادى بالدولة الجزائرية إلى اتباع سياسة التقشف وترشيد الانفاق العمومي الذي يلبى جزء كبير منه عن طريق الواردات

أما من ناحية الأهمية نجد أن الواردات الجزائرية تتشكل من سبعة مجموعات أساسية ذات أهمية متفاوتة. يمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية ترتيبا تنازليا كالتالي:

1. **التجهيزات الصناعية**: تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى حيث تشكل 29،38 % من الواردات لكونها ضرورية لمواصلة العملية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، يتعلق الأمر بالبرامج المخصصة للإنعاش الاقتصادي، والذي تم تنفيذه خلال الفترة (2001-2014) بثلاثة برامج خصص لها اعتماد مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار[104]، حيث تضمن البرنامج مشاريع جد ضخمة تمثلت في انشاء هياكل قاعدية (جامعات، مستشفيات، مدارس ...الخ) وكلها

[104] محمد مسعي، (**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص147.

تحتاج إلى التجهيز حيث أخذت قيمة واردات التجهيز بالتزايد نسبيا سنة بعد أخرى فكانت قيمتها سنة 2010 تقدر بـ 15776 مليون دولار لتصل إلى 18961 مليون دولار كأعلى قيمة لها سنة 2014 أي، ثم انخفضت بعد ذلك لنفس الأسباب سالفة الذكر المتعلقة بانخفاض الواردات، لتهوي الى8573 مليون دولار فقط سنة 2018 وهو أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة.

2. **المواد نصف المصنعة:** تحتل المنتجات نصف المصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني . وقد بلغت قيمتها 12852 مليون دولار أمريكي سنة 2014 أي تمثل زيادة قدرها 129% مقارنة بسنة 2010.
3. **المواد الغذائية:** تحتل المرتبة الثالثة المتكونة خاصة من الحبوب، السكر والحليب بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى، وقد أخذت أدنى قيمة لها سنة 2010 بـ 6058 مليون دولار أمريكي حيث كانت تحتل المرتبة الثانية بعد سلع التجهيز الصناعي أي نسبة 14.97 % من إجمالي الواردات، وعرفت ارتفاعا حادا سنة 2014 حيث بلغت 11005مليون دولار كأعلى مستوى لها خلال الفترة 2010-2018.
4. **بقية المواد المستوردة:** كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية، الطاقة والتجهيزات الفلاحية فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا نظرا للبترول من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت... الخ.

ب. **دعم وترقية الصادرات:** بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة وسخرت امكانيات ضخمة لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تقديمها للدعم بمختلف انواعه من دعم مباشر تمثل في منح اعانات نقدية إلى دعم غير مباشر من خلال تسهيلات مالية وإعفاءات ضريبية ونستعرض فيما يلي تطورات الصادرات الجزائرية بنوعيها محروقات وخارج قطاع المحروقات وكذا الصادرات الكلية:

شكل 3: الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر من 2010 الى 2018

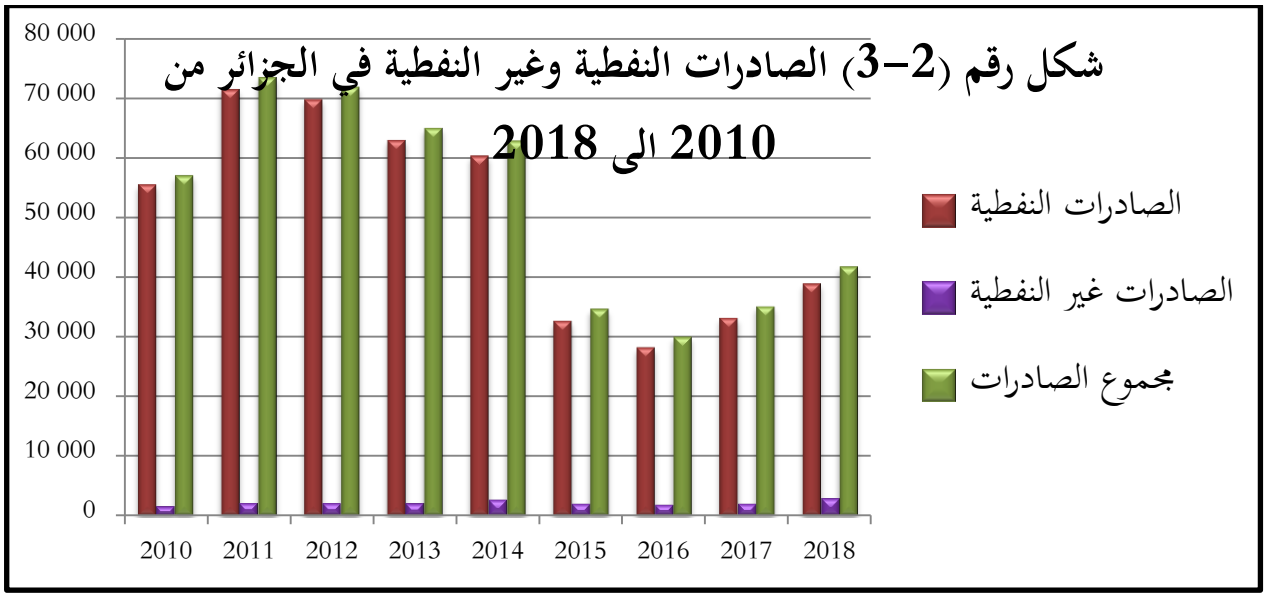

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم: 4.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ سيطرة شبه كلية لصادرات المحروقات على حساب الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث يكاد يكون هناك تطابق للأعمدة الممثلة للصادرات النفطية مع مجموع الصادرات، وهذا خلال كامل فترة الدراسة. كما نلاحظ أنه بالنسبة للصادرات الإجمالية سجلت أدنى مستوياتها خلال سنتي 2016-2015 بعد أن وصلت الى مستويات قياسية قدرت بـ 73489-57053 مليون دولار على التوالي خلال سنتي 2011-2010. وانتعشت الصادرات بعد ذلك تدريجيا لتصل عتبة 41783 مليون دولار في نهاية فترة الدراسة.

بعدما تم التطرق إلى تطور الإجمالي للصادرات وكذا الصادرات النفطية سنعرض الصادرات خارج قطاع المحروقات ببعض التفصيل من خلال الشكل التالي:

شكل 4: تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018

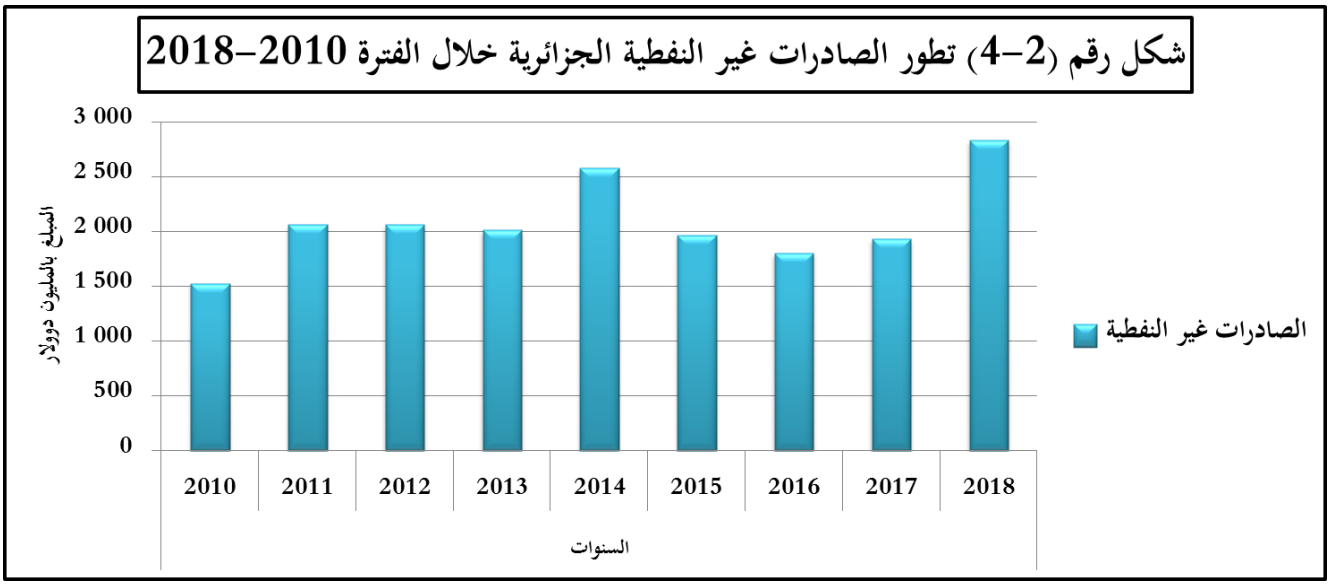

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم: 4.

من خلال الشكل (2-4) نلاحظ أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات متذبذبة نوعا ما مرة ترتفع ومرة تنخفض، لكن المنحى العام هو نحو الزيادة حيث سجلت أدنى مستوى لها خلال سنة 2010 بمبلغ 1526 مليون دولار، كانت تمثل نسبة 2،67% من إجمالي الصادرات وهي نسبة جد ضعيفة، عرفت بعدها تحسنا تدريجيا خلال السنوات الموالية لتصل الى عتبة 2582 مليون دولار سنة 2014، مشكلة بذلك نسبة 4،11% من إجمالي الصادرات، وارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات بعد ذلك رغم تراجع قيمتها في سنتي 2015 و 2016 وذلك بسبب تراجع نسبة الصادرات النفطية، لتعود قيمة الصادرات الغير نفطية الى الارتفاع بعد ذلك وصولا الى 2830 مليون دولار سنة 2018 بنسبة 6،77% من مجموع الصادرات وهي أعلى نسبة تسجلها خلال فترة الدراسة.

ج. **تخفيض قيمة العملة:** سنحاول من خلال الشكل التالي تحديد العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي خلال الفترة (2010-2018)، ومدى انعكاسها على كلا من الصادرات والواردات الجزائرية وذلك بعد تحويل وحدة قياس كلا منهما إلى المليار دولار لكي يمكننا ذلك من دمج الثلاثة في شكل بياني واحد والتعليق على أهم المراحل التي حدث فيها تغيرات مهمة على مستوى سعر الصرف:

شكل 5: الصادرات – الواردات – سعر الصرف خلال الفترة 2010-2018

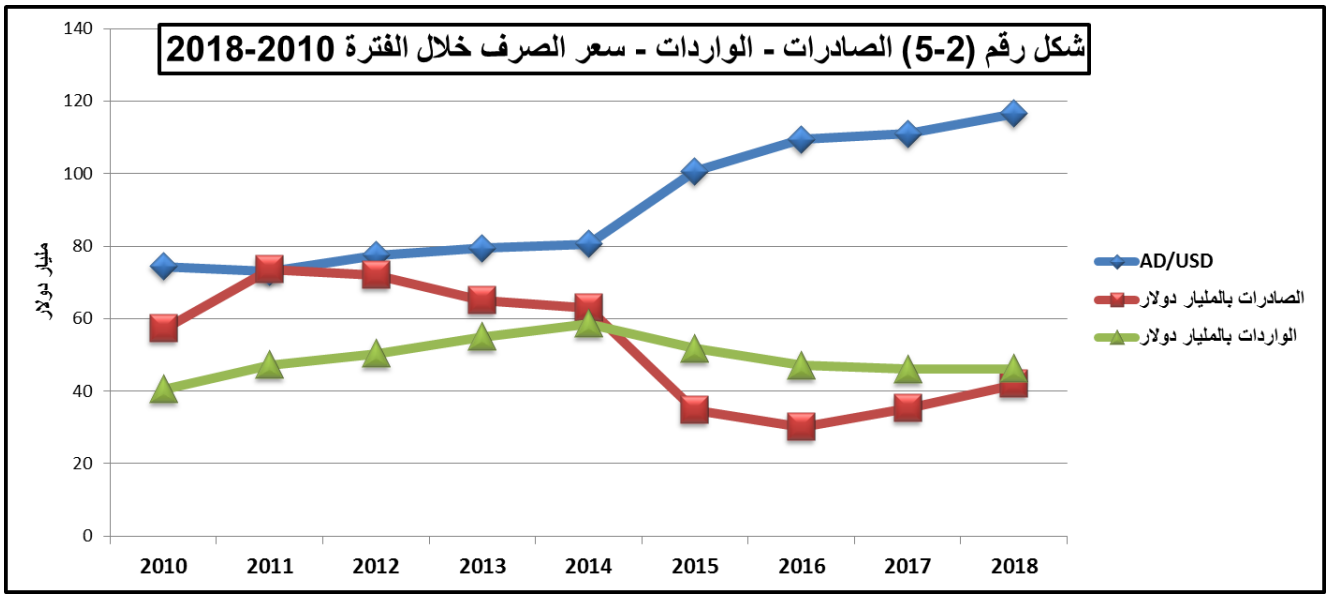

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الموجودة في الملحق رقم 5 والجدول رقم (2-3).

من خلال الشكل رقم (2-5) نلاحظ أن الدولة الجزائرية خلال الفترة من 2008-2018 قامت بعدت تخفيضات في الدينار الجزائري، ففي سنة 2010 الدولار الواحد يساوي 79.68 دينار جزائري، وعند ملاحظة الصادرات في هذه السنة انخفضت بنسبة 1.6% مقارنة بسنة 2001، حيث كانت تقدر بـ 22,03 مليار دولار وفي سنة 2000 كانت 19,13 مليار دولار، وبالنظر إلى الواردات نلاحظ ارتفاع في قيمتها حيث بلغت سنة 2002 مقدار 12,01 مليار دولار بينما كانت سنتي 2000-2001 تقدر بـ 9.17-9.94 مليار دولار على التوالي. خلال سنة 2008 عرف الدينار الجزائري أفضل أوضاعه حيث كانت سعر صرف واحد دولار يساوي 64,68 دينار، وبالعودة إلى الصادرات الجزائرية نجد أنها هي الأخرى حققت أعلى معدل حيث قدرت بـ 79,29 مليار دولار بقفزة قدرت بـ 31,81% مقارنة بما تم تسجيله في السنة السابقة، حيث قدرت الصادرات بـ 60,16 مليار دولار هذا فيما يخص الصادرات، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع جد محسوس بنسبة 42,88% بين سنتي 2007 و2008، حيث كانت 27,63 مليار دولار وأصبحت 39,48 مليار دولار.

في آخر مرحلة والتي كانت خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة 2015-2016 سجل الدينار الجزائري أدنى مستوياته، حيث تم تخفيض قيمته بنسبة 24,96% من 80,58 دينار للدولار سنة 2014 ليصبح 100,46-109,44 دينار للدولار سنتي 2015-2016، أما الصادرات الجزائرية سجلت انخفاض هي الأخرى حيث نزلت من 62.88 مليار دولار سنة 2014 إلى 34,67 مليار دولار سنة 2015 ليستمر

الانخفاض لتسجل 2016 رقم 30,03 مليار دولار، أما بخصوص الواردات الجزائرية هي الأخرى انخفضت من 58,58 مليار دولار سنة 2014 إلى 51,70 مليار دولار سنة 2015 أي انخفاض بمعدل 11,74% واستمر هذا الانخفاض خلال سنة 2016 ليصل إلى 47,09 مليار دولار.

ثانيا-الأدوات الكمية: تم استبعاد الحظر لكون استعماله كان بأغراض أخرى صحية وحمائية للمنتوج الوطني غير تلك المتعلقة بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتم الابقاء فقط على حصص وتراخيص الاستيراد.

أ. **حصص وتراخيص الاستيراد:** نظرا للاضطراب الواقع في أسعار المحروقات خلال السنوات الأخيرة فانخفض العائد المالي لها لدرجة عجزه عن تسديد فاتورة الواردات، لجأت الدولة الجزائرية لتطبيق نظام الاستيراد المحصص والمشروط بتراخيص مسبقة من طرف اللجنة الوزارية المخصصة لذلك، التي تم التطرق إليها سابقا، وبالعودة إلى الموقع الالكتروني لوزارة التجارة حيث تم الاطلاع على بعض الاعلانات المتعلقة بمنح تلك التراخيص، وجدنا بعض الأمثلة المتعلقة بالمواد الغذائية (الموز)، وكذا إعلانات متعلقة باستيراد المركبات والسيارات وسنعرض فيما يلي تطور واردات المواد الغذائية وكذا واردات السلع الاستهلاكية الأخرى لنعرف مدى استجابة الواردات لهذا الاجراء.

شكل 6: واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية خلال الفترة 2010-2015

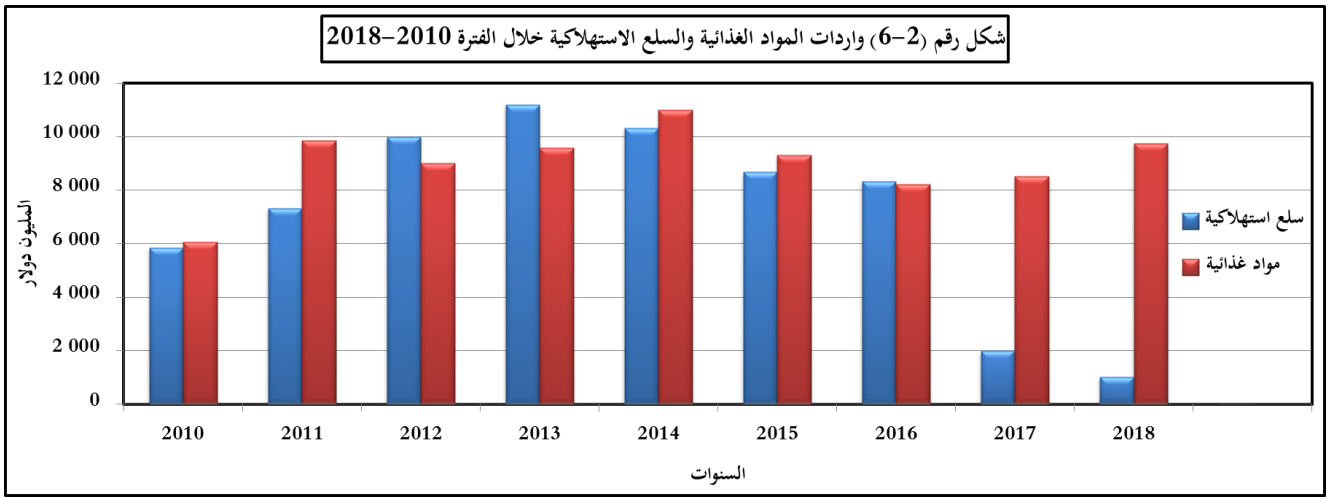

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم: 3.

من خلال الشكل (2-5) نلاحظ الواردات من المواد الغذائية التي تتشكل حسب تقرير الجمارك المتضمن احصائيات التجارة الخارجية 2016 من: الحبوب 34,18%، الحليب ومشتقاته 11,98%،

السكر11,09%، القهوة والشاي 4,81%، الخضر الجافة 4,33%، اللحوم 2,84%، والنسبة الباقية لمختلف المواد الغذائية الأخرى.

السلع الاستهلاكية تتشكل حسب نفس التقرير السابق من: السيارات السياحية 23,49%، الأدوية 22,75%، قطع الغيار 4,55%، ثلاجات ومبردات 3,05%، وتوزع النسبة المتبقية على باقي السلع الاستهلاكية. خلال فترة الدراسة تتجه صادرات المواد الغذائية نحو الارتفاع الى غاية سنة 2014، حيث أدنى قيمة لها سنة 2010 بمبلغ 6058 مليون دولار وسجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2014 بمبلغ 11005 مليون دولار، بزيادة 44,95% مقارنة بسنة 2010، وبعد هذه السنة اتجهت الواردات الغذائية نحو الانخفاض لتصل قيمتها سنة 2016 مبلغ 6053 مليون دولار، يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في استيراد الحبوب بمبلغ 730 مليون دولار؛ ومسحوق الحليب بمبلغ 185 مليون دولار؛ مقارنة بالسنة الفارطة، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى 9758 مليون دولار سنة 2018. أما بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية سجلت أدنى قيمة لها سنتي 2018 و 2017، بمبلغ 1015 و 1992مليون دولار على التوالي، وهذا بعد أن وصلت الى اعلى مستوياتها سنة 2013 حيث بلغت 11210 مليون دولار، وتقدر نسبة الانخفاض ب 90,94% بين سنتي 2013 و 2018.

ثالثا الأدوات التنظيمية:

أ. **الاتفاقات والمعاهدات:** أبرمت الجزائر الكثير من الاتفاقيات الثنائية منها والجماعية في إطار توجهها نحو التحرر التجاري، ولعل أهمها الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الاوربي والاتفاقية المبرمة في إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

وفيما يلي سنتطرق إلى هاتين الاتفاقيتين:

1. **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:** سنحاول من خلال هذه النقطة تبيان تطورات العلاقات التجارية بين الجزائر وبين الدول العربية (خارج المغرب العربي)، ومنطقة دول المغرب العربي، وهذا للمقارنة بين الفترة قبل وبعد انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الكبرى التي كانت انطلاقتها بدءا من 01-01-2009، سنعرض من خلال الشكلين المواليين صادرات وواردات الجزائر مع الدول العربية ودول المغرب العربي:

1-1. **واردات الجزائر من الدول العربية ودول المغرب العربي:** نلخصها في الشكل التالي:

شكل 7: واردات الجزائر من الدول العربية و المغرب العربي 2010-2018

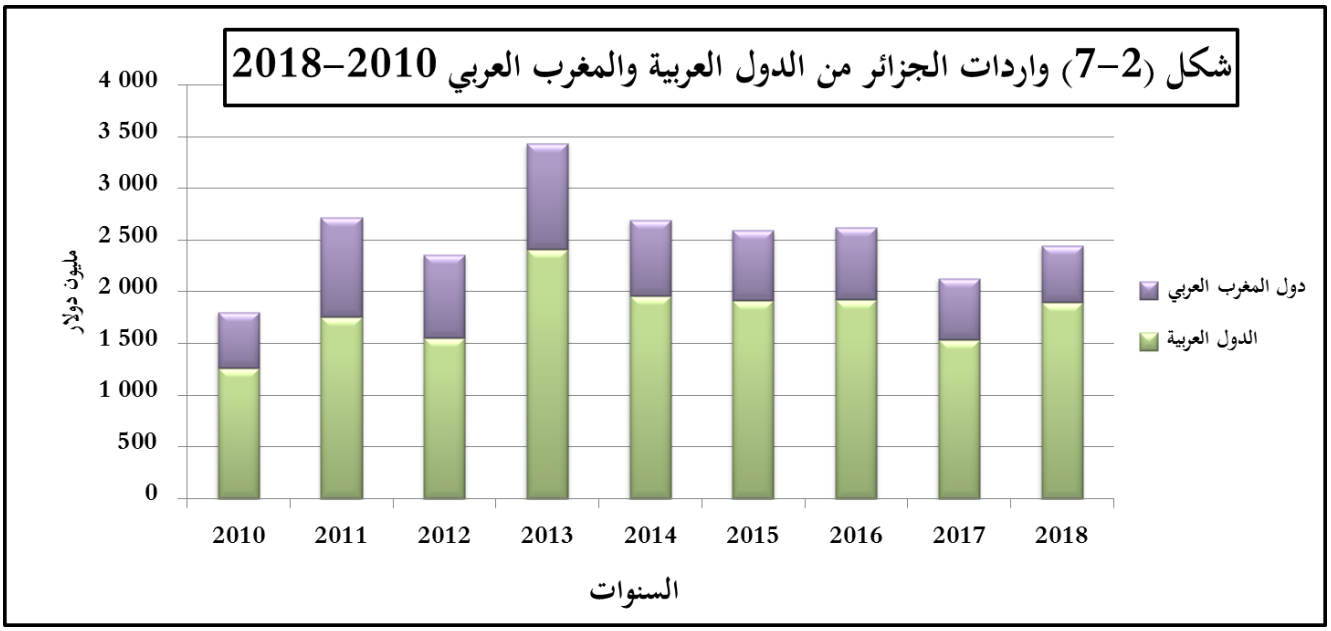

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (**2**).

من خلال الشكل (2-6) نلاحظ التوجه العام للواردات الجزائرية نحو الارتفاع مع دول المنطقة العربية ، حيث سجلت أدنى مستوى لها سنة 2010 بقيمة 92-72 مليون دولار وهي جد ضعيفة مقارنة بإجمالي الواردات الجزائرية حيث مثلت 2,14% والتي قدرت سنتها بـ 19132 مليون دولار، و نلاحظ زيادة محسوسة للواردات الجزائرية من دول المغرب العربي و الدول العربية، حيث بلغت قيمتها 1089-478 مليون دولار سنة 2011، مع ترجيح الكفة دائما لصالح الدول العربية الأخرى على حساب دول المغرب العربي وترجع هذه الزيادة إلى توجه الجزائر نحو الدول العربية على حساب باقي المناطق المتأثرة بالأزمة المالية التي مست بشكل كبير وملحوظ الدول الغربية، حيث سجلت نسبة 3,99% من إجمالي الواردات، استمرت الواردات الجزائرية في الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2013، إذ شكلت الواردات من الدول العربية، ولأول مرة تحقيق نسبة 6,26% من الإجمالي حيث استوردت الجزائر من المنطقتين ما قيمته 3443 مليون دولار، وعرفت آخر ثلاث سنوات لدراستنا تذبذبا ملحوظا في واردات الجزائرية من المنطقتين مع ارتياب طفيف بين السنوات، حيث سجلت الأرقام التالية 2700-2598-2628 مليون دولار للسنوات 2014-2015-2016 على التوالي.

تتمثل المنتوجات التي استوردتها الجزائر من هذه البلدان في الأدوية والزيوت الخفيفة وخيوط النحاس والأعمدة الحديدة وناقلات كهربائية...الخ، يتمثل أهم الممونين بملايين الدولار لسنة 2012 الممون الأول العربية السعودية 467، الممون الثاني تونس407، الممون الثالث مصر 380، الممون الرابع المغرب 281 الممون

الخامس الامارات العربية المتحدة 259، الممون السادس الأردن 156، الممون السابع لبنان 69، الممون الثامن ليبيا 64، الممون التاسع عمان40، الممون العاشر قطر 37[105].

2-1. صادرات الجزائر للدول العربية ودول المغرب العربي: يمكن أن نترجمها من خلال الشكل التالي:

شكل 8: صادرات الجزائر للدول العربية ودول المغرب العربي 2010-2018

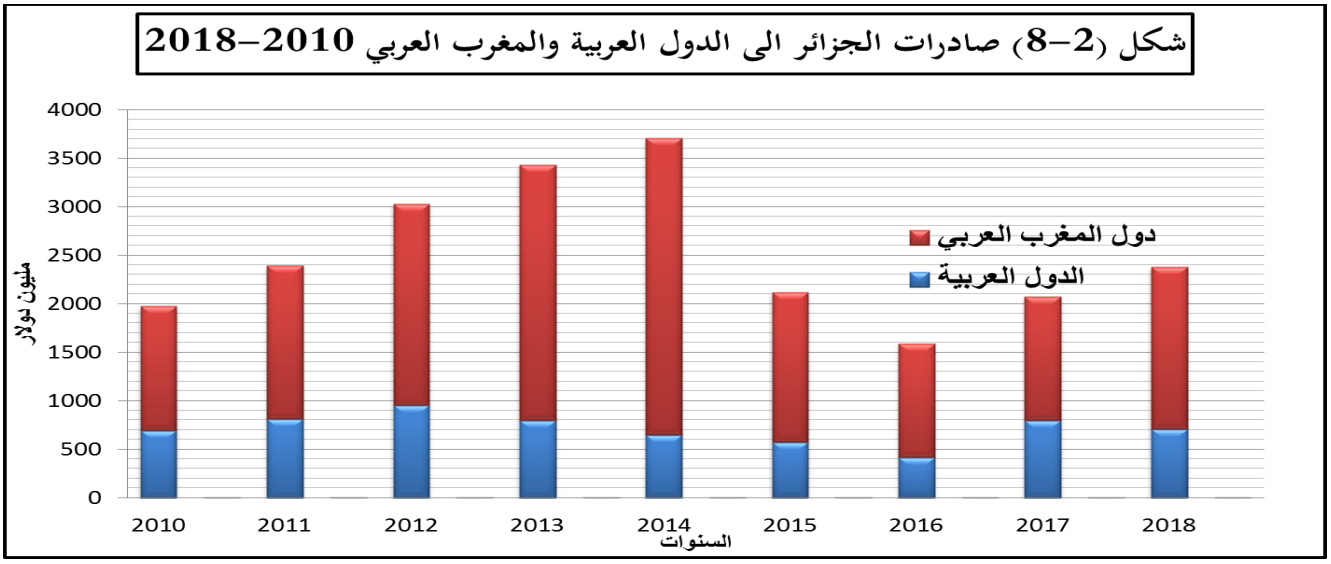

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (**1**).

من خلال الشكل رقم (2-7) يتضح لنا بأن الصادرات الجزائرية إلى دول المغرب العربي أكبر منها إلى الدول العربية الأخرى، والمتمثلة أساسا في البترول ومشتقاته بحكم الجوار وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2014 برقم إجمالي 3713 مليون دولار منها 3065 مليون دولار لدول المغرب العربي بنسبة 82,54% من إجمالي صادرات الجزائر نحو جميع الدول العربية، و648 مليون دولار لباقي الدول العربية بزيادة قدرها 161.29% مقارنة بسنة 2009.

حسب التقرير الاقتصادي الموحد للدول العربية لسنة 2016 تركزت الصادرات الجزائرية خلال السنة 2016 نحو ثلاث دول عربية هي تونس موريتانيا ومصر بنسبة 87% من إجمالي الصادرات نحو جميع الدول العربية. وحسب نفس التقرير فقد تأثرت التجارة العربية البينية ببقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة، بالإضافة إلى الاضطرابات ببعض الدول العربية ونتيجة لذلك انخفضت التجارة البينية* العربية بنسبة تقدر بحوالي

[105] نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 19 -02 – 2013.

* التجارة البينية= (الصادرات+الواردات) /2.

7,2% لتبلغ حوالي 102,9 مليار دولار سنة 2016، مقارنة بما حققته سنة 2015 المقدر بـ 110,9 مليار دولار وبالتفصيل انخفضت الصادرات البينية بنسبة 10,1% والواردات البينية بنسبة 4,4%.

ولتقييم علاقة الجزائر بكلتا المنطقتين نستعرض الميزان التجاري لهما من خلال الشكل الموالي:

شكل 9: الميزان التجاري للجزائر مع الدول العربية والمغرب العربي 2010-2018

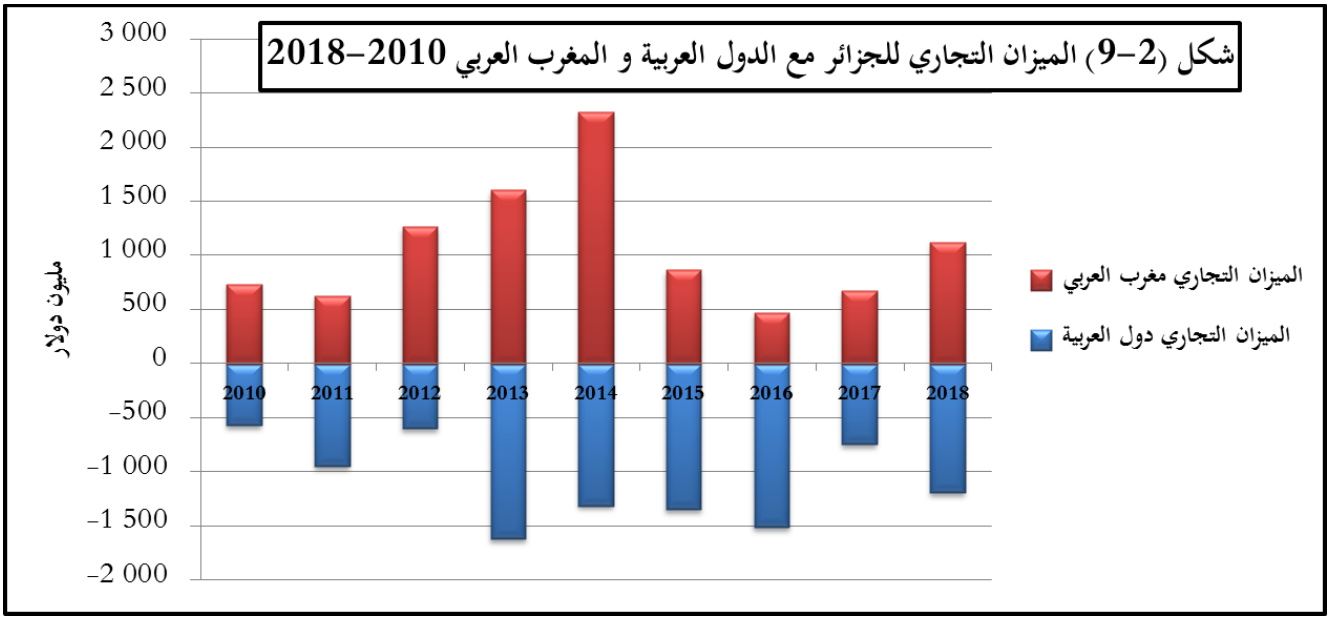

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحقين **1** و**2**.

من خلال الشكل رقم (2-8) نلاحظ أن الميزان التجاري مع دول المغرب العربي أفضل حالا مما هو عليه مع الدول العربية الأخرى، حيث سجل فوائض متفاوتة خلال كامل فترة الدراسة وكان أفضلها خلال السنتين 2013-2014 حيث حقق فائض يقدر بـ 1610-2327 مليون دولار على التوالي، على عكس الميزان التجاري مع باقي الدول العربية الذي عرف عجزا خلال كل فترة الدراسة، مسجلا أكبر عجز له سنة 2013 حيث قدر بـ 1617 مليون دولار.

2. **الشراكة الأورو جزائرية**: من خلال هذه الشراكة ازداد انفتاح الجزائر على العالم الخارجي، وسنحاول عرض من خلال الشكل البياني الموالي تطور العلاقات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي من خلال عرض كلا من صادرات وواردات والرصيد التجاري الجزائري نحو الاتحاد الأوربي خلال فترة الدراسة.

شكل 10: الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوربي 2010-2018

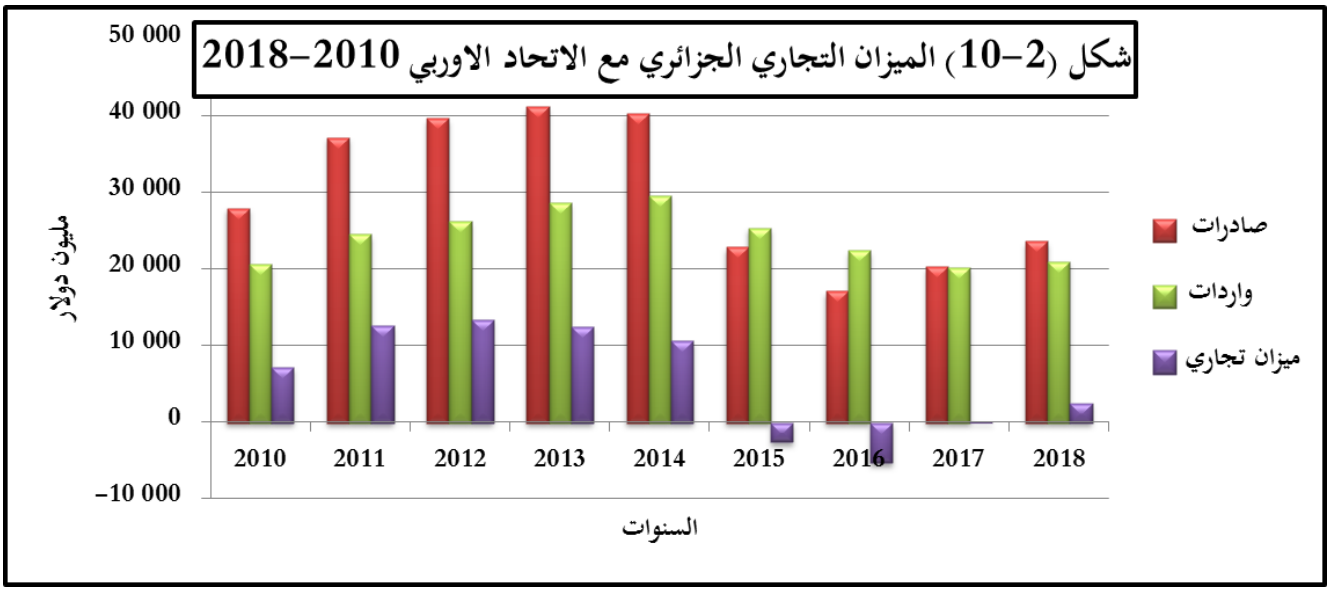

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحقين رقم 1 و2.

من خلال الشكل (2-9) نلاحظ الصادرات (النفطية وغير النفطية) الجزائرية نحو الاتحاد الاوربي تفوق وارداتها خلال كامل فترة الدراسة ما عدا سنتي 2015 و 2016، وعرفت الصادرات ارتفاعا محسوسا بين سنتي 2010 و 2013 أين سجلت ارتفاعا بنسبة 32,14% بقيمة 41227 مليون دولار . ثم انهارت قيمة الصادرات بعد ذلك أين وصلت أدنى قيمة لها الى 17221 مليون دولار سنة 2016، وارتفعت بعد ذلك لتصل الى 23683 مليون دولار في نهاية فترة الدراسة. أما بالنسبة للواردات، فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا منذ بداية الفترة الى غاية سنة 2014 أين بلغت قيمتها 29684 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، وبعد هذه السنة وخلال السنوات الأخيرة للدراسة سجلت معدلات سالبة سنة 2015 حيث كان الانخفاض يقدر بـ -14,15% مقارنة بما تم تسجيله سنة 2014 واستمر الانخفاض أيضا خلال سنة 2016 ليحقق الميزان التجاري مع الاتحاد الاوربي ولأول مرة خلال فترة الدراسة نتائج سلبية قدرت بـ -2509 و-5251 في سنتي 2015 – 2016 على التوالي. ثم تبعه ارتفاع طفيف في السنتين المواليتين 2017 -2018 ، مع تسجيل نتائج ايجابية قدرت ب 88 و 2584 مليون دولار على التوالي.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بميزان المدفوعات

سنعرض من خلال هذا الفرع التطور في الحساب التجاري وحساب رأس المال مع التعليق على ما حققاه خلال فترة الدراسة، وهذا بعد انتهاج سياسة الانفتاح التجاري الجزائري مع بعض التقييد بأدوات السياسة التجارية المقيدة كما تم الاشارة اليه في الفرع الأول من هذا المطلب، وسيتم في الأخير عرض تطورات ميزان المدفوعات.

أولا-الحساب التجاري: يمكننا ترجمة التطورات الحاصلة في الحساب التجاري من خلال الشكل البياني التالي:

شكل 11: الحساب التجاري الجزائري 2010-2018

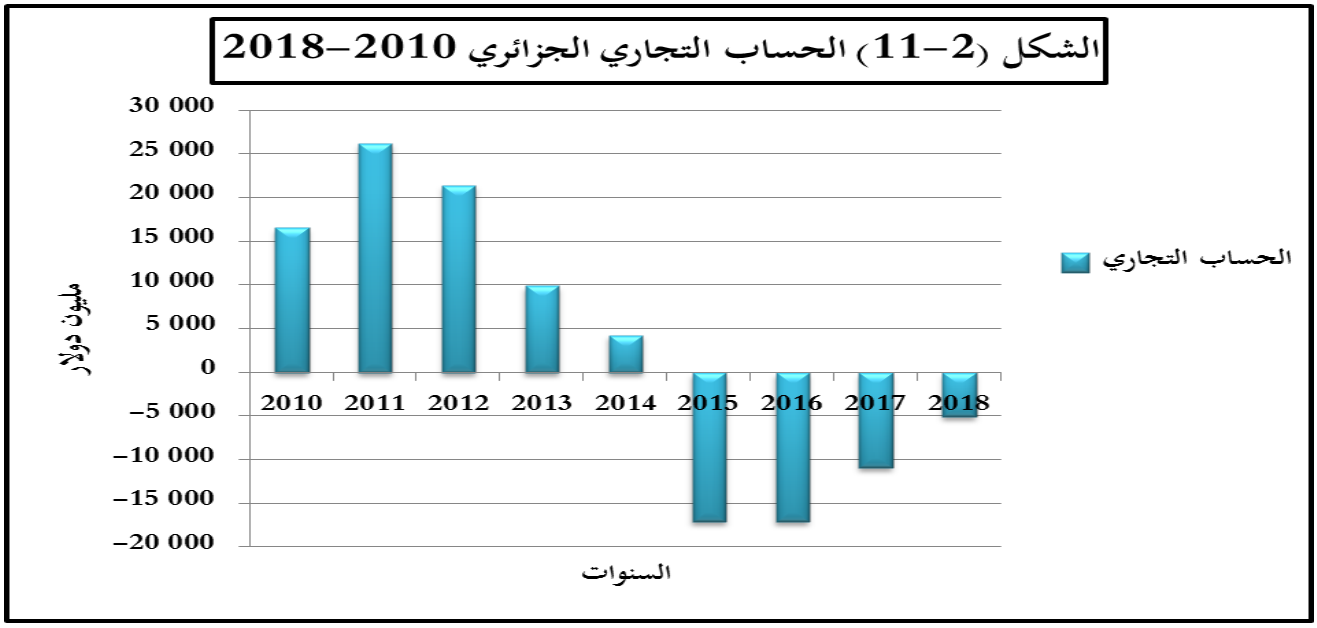

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعطيات الموجودة في الجدول رقم (2-4) أعلاه.

من خلال تحليلنا للشكل (2-10) يتبين لنا أن الحساب التجاري خلال فترة الدراسة عرف مرحلتين أساسيتين، فقد سجل فائضا في السنوات الأولى من 2010 الى غاية 2014، حيث كانت أعلى قيمة لذلك سنة 2011 أين وصل الحساب التجاري الى سقف 26242 مليون دولار وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة كلها، ثم عاد الى الانخفاض تدريجيا أين كانت أقل نسبة له سنة 2014 بقيمة 4306 مليون دولار أما في المرحلة الثانية، فسجل الحساب التجاري عجزا كبيرا قدر سنة 2015 ليهبط هبوط حرا بمعدل -495,59% مقارنة بالسنة 2014، ليحقق عجزا يقدر بـ 17034 مليون دولار، واستمر هذا العجز خلال سنة 2016 مع زيادة بسيطة بـ0,17% ليكون العجز في هذه السنة 17063 مليون دولار. ثم بدأ بالتراجع تدريجيا الى أن وصل حد 5029- مليون دولار في نهاية فترة الدراسة.

ثانيا-حساب رأس المال: يشكل حساب رأس المال جزء مهما من ميزان المدفوعات لذا سنعرض من خلال الشكل الموالي تطوراته في الفترة التي تشهد انفتاح وسعي الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها لامتيازات وتقديمها لتحفيزات للمستثمر الأجنبي:

شكل 12: تطورات حساب رأس المال 2010-2018

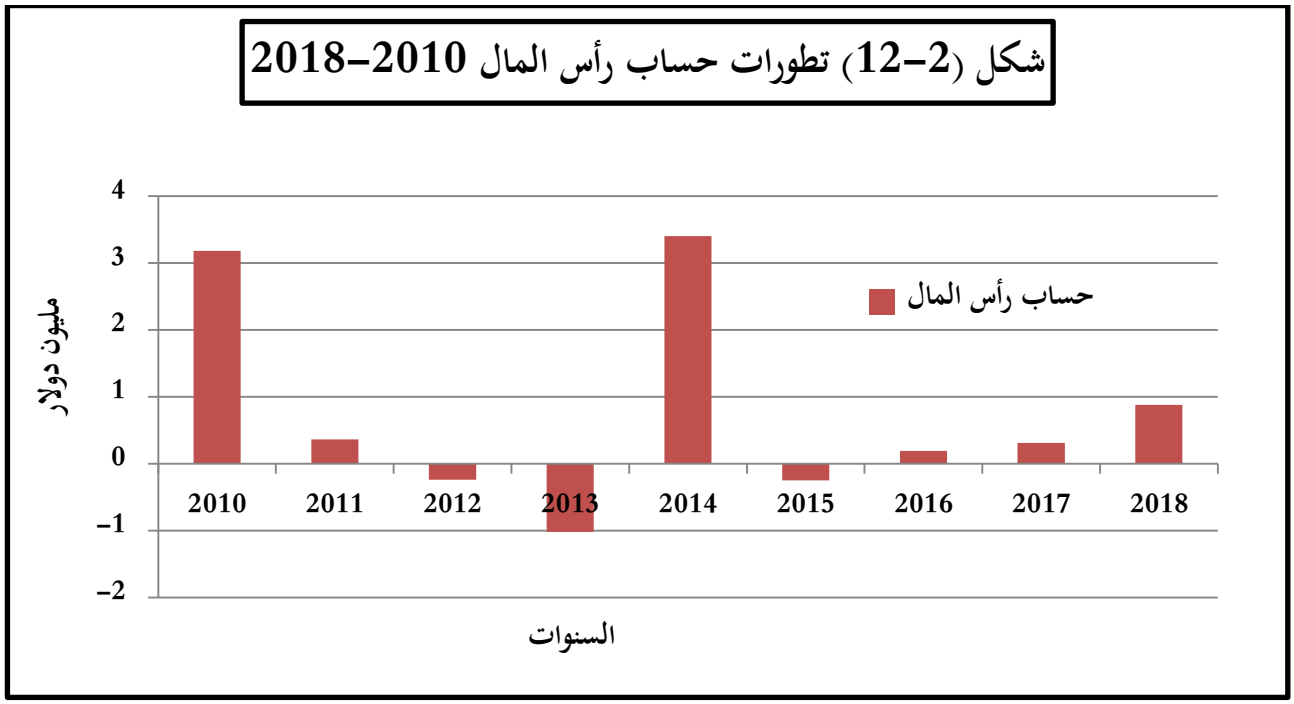

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعطيات الموجودة في الجدول رقم (2-5).

نلاحظ من خلال الشكل (2-11) أن حساب رأس المال عرف خلال الفترة 2010-2018 تذبذبا تخلله فائض معتبر به في سنتي 2010 و 2014. حيث تراجع الفائض من 3،18 مليار دولار سنة 2010 الى 0،36 مليار دولار سنة 2011. ثم سجل حساب رأس المال ارقام سلبية بعدها في السنتين المواليتين بمعدل انخفاض -166,67% عن سنة 2011، وبعدها تحسن وضعه سنة 2014 ليحقق فائضا معتبرا مقدر بـ 3,4 مليار دولار، وبعدها يرجع إلى تحقيق نتيجة سلبية في سنة 2015، وانتعش بعد ذلك في السنوات الأخيرة من الدراسة الى أن وصل الى حد 0،88 مليار دولار سنة 2018.

ثالثا-ميزان المدفوعات: يمكن تلخيص التطورات الحاصلة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الشكل التالي:

شكل 13: ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2018

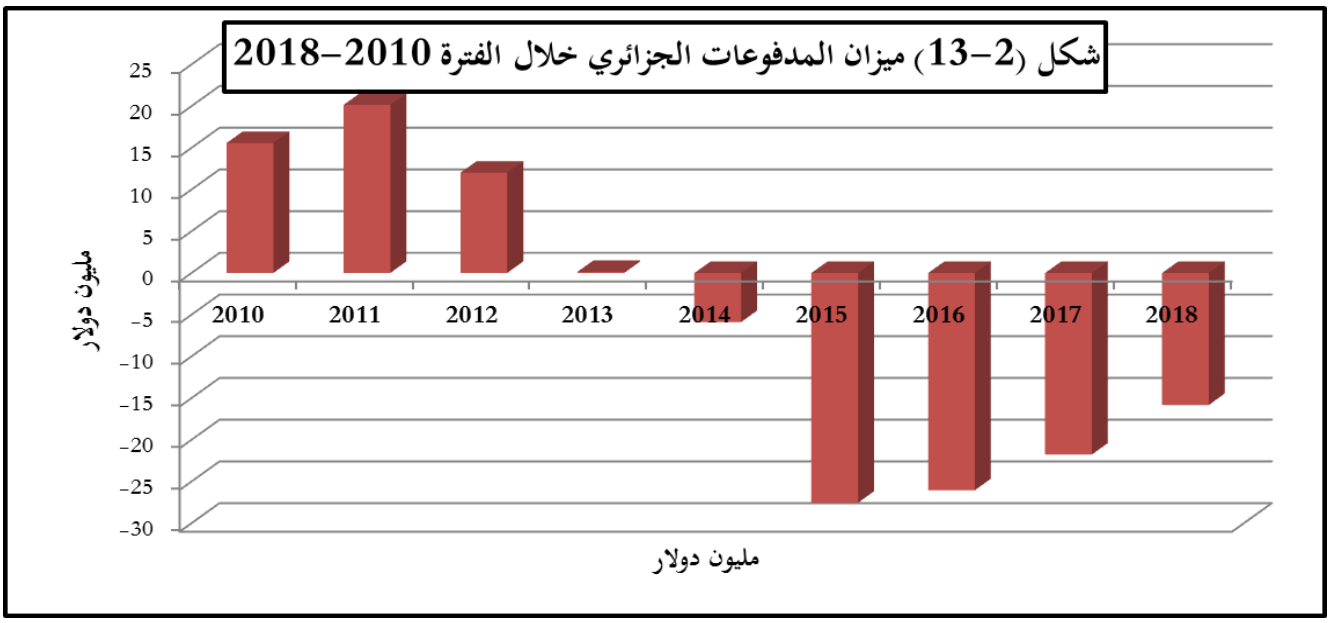

المصدر: من اعداد الطالب بناء على احصائيات منشورة من طرف بنك الجزائر على الموقع:-www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm تاريخ التصفح يوم: 20-02-2020 على الساعة: 14:01.

من خلال الشكل رقم (2-12) نلاحظ أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عرف تحسنا في بداية فترة الدراسة، محققا أفضل أرقامه سنة 2011 بفائض يقدر بـ 20،14 مليار دولار، لكن سرعان ما تقلص هذا الفائض بنسبة 40،37 % ليصل إلى 12،01 مليار دولار سنة 2011، ثم سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2013 ب 0،13 مليار دولار قبل أن يدخل في دائرة العجز بدءا من سنة 2014 حيث سجلت تراجع بنسبة -4623,08%، وتفاقم العجز خلال سنة 2015 بتسجيل رقم 27,54 مليار دولار، والذي انخفض قليلا سنة 2016 بنسبة 5,48% محققا رقم -26,03 مليار دولار كعجز في الميزان الإجمالي للمدفوعات ثم بدأ بعد ذلك بالتراجع تدريجيا ليصل الى -15،82 مليار دولار سنة 2018، بنسبة انخفاض للعجز تقدر ب -42،56% مقارنة بسنة 2015.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد التطرق إلى مختلف المعطيات المتعلقة بالسياسة التجارية ومن خلال تحويل تأثيراتها إلى منحنيات بيانية قصد الوصول إلى الاجابة على اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، واختبار الفرضيات المبدئية ومدى صحتها سنقوم من خلال هذا المطلب باستخلاص النتائج مما سبق عرضه.

الفرع الأول: تقييم دور الأدوات السعرية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

أولا-التعريفة الجمركية: عرفت معدلات التعريفة الجمركية عدت تخفيضات لتستقر في الأخير إلى ثلاث معدلات (05،15،30) % وهذا أدى إلى انفتاح كبير على العالم الخارجي انعكس على تطور وزيادة الواردات الجزائرية بمختلف أنواعها كون الصادرات الجزائرية بشكل عام معفاة من الرسوم الجمركية قصد تشجيعها خاصة منها خارج المحروقات، وما تم ملاحظته أنه على بالرغم من ارتفاع النسب المطبقة على السلع التجهيزية التي تمثل 29% من اجمالي الواردات، تبقى تحتل الصدارة في قائمة الواردات، وترجع الأسباب في ذلك إلى ضرورة تلك التجهيزات من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الشطر الكبير منها يستورد من الاتحاد الاوربي الذي تربطه بين الجزائر اتفاقية من أجل تحرير التجارة وبالتالي اعفاء الواردات القادمة منه من الرسوم الجمركية، ويمكن استخلاص نفس النتيجة بالنسبة للواردات الأخرى وبالتالي يمكننا القول بأن سياسة التعريفة الجمركية من خلال تشجيعها على الاستيراد فهي تمتص الفائض المحققة من الصادرات، إذا هي تعمل على محاولة معادلة الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

ثانيا-دعم وترقية الصادرات: من خلال ما سبق عرضه حول التطورات في الصادرات خارج قطاع المحروقات يمكننا القول أنه بالرغم من الامكانيات المسخرة والجهود المبذولة في هذا المجال تبقى الصادرات النفطية تهيمن بنسبة 95،61% كمتوسط خلال فترة الدراسة على هيكل الصادرات الجزائرية، ويمكن ارجاع أسباب الفشل في تنويع الصادرات الجزائرية حسب رأينا إلى التوجه نحو انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتهتم ببعض الخدمات وبصناعات خفيفة لا تقدر على منافسة نظيرتها الأجنبية المتميزة بالتكنولوجيا العالية، وإهمال مجالات جد مهمة وتملك الجزائر فيها مزايا نسبية على غرار قطاعي الفلاحة والسياحة، ومن هنا يمكننا القول بأن سياسة الدعم في الجزائر لم تقدر على معالجة الاختلال الهيكلي الدائم في ميزان المدفوعات.

ثالثا-تخفيض قيمة العملة: بعد تتبعنا لأهم مراحل التخفيض في قيمة الدينار الجزائري لاحظنا عدم استجابة الصادرات لذلك كونها لم تتأثر ويتجلى ذلك جليا خلال آخر وأكبر تخفيض الذي تم خلال سنة 2015 حيث لاحظنا أنه بالرغم من هذا التخفيض فقد كان معاكسا للصادرات الجزائرية، حيث اتجهت هي الأخرى نحو الانخفاض أما بالنسبة للواردات فهي الأخرى تقريبا عديمة الاستجابة للتغيرات في قيمة العملة ، حيث توجهت نحو الانخفاض مع تخفيض قيمة العملة، ولكن من الصعب الحكم بأنها هي السبب نحو انخفاض الواردات كون هناك أدوات أخرى تدخلت من أجل تحقيق نفس الهدف هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الصادرات هو الآخر يمكن أن يكون سبب في هذا الانخفاض كون الصادرات تشكل جزء مهم في دالة الدخل والواردات هي الأخرى دالة في هذا الدخل وفي الأخير نقول أنه لإثبات هذا يحتاج الأمر إلى دراسة قياسية و تتبع لفترات أطول .

الفرع الثاني: تقييم الأدوات الكمية والتنظيمية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

أولا-حصص وتراخيص الاستيراد: من خلال تتبعنا للواردات من المواد الغذائية وكذا واردات السلع الاستهلاكية وعند استخدام الجزائر لأسلوب الحصص والتراخيص خلال سنة 2016، لاحظنا بأن لها دورا في كبح الواردات إذ انخفضت بنسبة -11,73% و-8،92 % على التوالي مقارنة بواردات سنة 2015، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وهذا بسبب كون أن الواردات الجزائرية في غالبها واردات ضرورية، وبالتالي فإن اتباع هذه الأداة لن يكون لها إلا آثارا سلبية على القدرات الاستهلاكية للمستهلكين المحليين حيث تتجه أسعار المنتجات الضرورية المستوردة والمطبق عليها هذا النظام إلى الارتفاع وهذا يثقل كاهل المستهلك وينعكس على رفاهيته خاصة في ظل عدم وجود البديل المحلي.

ثانيا-الاتفاقيات والمعاهدات:

أ. **انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتجارة الحرة:** في هذا الإطار نفرق بين المنطقتين المنطقة العربية ومنطقة المغرب العربي، بالنسبة للمنطقة الأولى سجل الميزان التجاري معها عجز مستمر متذبذب مع التوجه نحو الزيادة منذ بداية فترة الدراسة، بمعدل ارتفاع في العجز قدر بـ-67،25% بين سنتي 2010 و 2011، أما بالنسبة للدول المغربية التي تربط الجزائر بها روابط قوية بحكم الجوار فهو عكس ذلك وبالتالي فإن تقييمنا للوضع الجزائري من خلال الدخول إلى المنطقة العربية للتجارة الحرة كان له أثر سلبي أكثر مما هو ايجابي وهذا طبيعي كون الجهاز الانتاجي للجزائر خارج قطاع المحروقات شبه معطل وبالتالي استمرار اختلال ميزان المدفوعات وفيما يخص المحروقات فمعظم الدول العربية هي دول نفطية، وبالتالي لا تحتاج إلى الجزائر لتستورد منها النفط على عكس منطقة المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ليس بهما نفط وبالتالي توجه استيرادهما نحو النفط الجزائري، وكتقييم منا للوضع في إطار هذه المنطقة نقول أنها منطقة ينقص فيها التكامل وتبادل المنافع وهذا راجع للطبيعة الريعية لدول المنطقة.

ب. **الشراكة الأورو جزائرية:** يعتبر الاتحاد الاوربي الزبون الأساسي للجزائر خاصة في مجال المحروقات ومشتقاتها، وانطلاقا من مراقبتنا لتطور الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الاوربي نجد أن الجزائر لم تستفد من هذه الشراكة كون اقتصار الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوربي نفطية على غرار إجمالي صادراتها وبالعكس من ذلك نجد اغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الاوربية ذات الجودة والسعر التنافسي في ظل الاعفاءات الجمركية في اطار الشراكة وبالتالي فان امكانية خلق صناعة محلية تكاد تكون منعدمة وهذا يؤدي إلى استمرار الاختلال الهيكلي سالف الذكر على ما هو عليه.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة التجارية التي استعملتها الجزائر قصد تنظيم تجارتها الخارجية حيث وجدنا انها استخدمت مختلف أنواع الادوات منها السعرية والمتمثلة في الرسوم الجمركية وسياسة دعم الصادرات خاصة منها خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار التي شهدت عدة تخفيضات، ومنها الأدوات الكمية التي تجلت واضحة في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد خاصة خلال الأربع سنوات الأخيرة من الدراسة، عندما شهد ميزان المدفوعات الجزائري عجزا لم يسجل منذ مدة طويلة، هذا إضافة إلى الأدوات التنظيمية التي تم التطرق فيها إلى الاتفاقية الأورو جزائرية واتفاقية تحرير التجارة مع الدول العربية وهذه الاتفاقيات تندرج ضمن ما يسمى سياسة التحررية للتجارة الخارجية حيث يتم تحرير المبادلات التجارية من القيود خاصة منها الجمركية.

بعد تحليل هذه الادوات والتطرق إلى تأثير كل منها على جانب من الجوانب المكونة للميزان التجاري والتي تؤثر هي الأخرى على ميزان المدفوعات توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من الجهود المبذولة في حل مشكل الاختلال الهيكلي للصادرات الجزائرية مازال الحال على ما هو عليه ولا تزال الصادرات النفطية تمثل حصة الأسد منها.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من هذا الاختلال إذ سعت جاهدت من خلال اتباعها لسياسة تجارية استراتيجية تحررية مرة وحمائية مرة، فالتحررية تتجلى من خلال ابرامها للاتفاقيات مع مختلف التكتلات والاتحادات الاقليمية المختلفة على غرار الاتحاد الاوربي والمنطقة العربية للتجارة الحرة، أما السياسة الحمائية فتتجلى من خلال ابقائها لمعدلات مختلفة من التعريفة الجمركية وعدم إزالتها، بالإضافة إلى دعمها للصادرات خارج قطاع المحروقات بمختلف آليات الدعم، وهذا مع اتباعها لأنظمة التراخيص المتعلقة بالاستيراد والحصص، وبالرغم من كل الجهود المبذولة لا يزال الاختلال الهيكلي قائما حيث أن الصادرات الجزائرية تبقى المحروقات هي السمة الغالبة لها كما أن الاتفاقيات المبرمة مع التكتلات الأخرى تبقى ايجابياتها حكرا على الشركاء الأجانب وهذا على الأقل في المدى القصير والمتوسط.

وخلال دراستنا هذه تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة التجارية التي استخدمتها الدولة الجزائرية والمتمثلة أساسا في التعريفة الجمركية ودعم الصادرات وتخفيض قيمة العملة كأدوات سعرية، بالإضافة إلى أدوات كمية وتنظيمية تمثلت في كلا من أنظمة التراخيص وحصص الاستيراد والاتفاقيات المبرمة مع مختلف الشركاء التجاريين، وذلك مع ربط العلاقة بين هذه الأدوات وبين ميزان المدفوعات وهذا في ظل ظروف تحتم عليها التوجه نحو التحرر.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: اعتماد الدولة الجزائرية على النفط في صادراتها أدى إلى عدم نجاعة السياسات و الأدوات السعرية "فرضية صحيحة"، كون استخدام الدولة الجزائرية للأدوات السعرية لم يؤت النتائج المنتظرة منه فبالنسبة للتعريفة الجمركية لم تنجح في خفض الواردات وقت العجز، وبالنسبة لسياسة دعم الصادرات لم توفق هي الأخرى في تصحيح الاختلال الهيكلي في الصادرات إذ لا تزال الصادرات خارج المحروقات تشكل نسب جد ضعيفة لم تتجاوز 6% في أحسن أحوالها، أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة فهو الآخر عديم الأثر لسببين الأول الصادرات النفطية لها علاقة بأسعارها في السوق الدولية وليس لها أي علاقة بتخفيض قيمة العملة، وبالنسبة للواردات في غالبها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها حتى ولو ارتفع سعرها وهذا يقودنا للقول بأن هناك حالة من اللامرونة.

الفرضية الثانية: ساهم نظام التراخيص والحصص في الحد من الواردات الجزائرية قصد تحقيق توازن ميزان المدفوعات "صحيحة"، حيث عند تطبيق نظام الحصص وتراخيص الاستيراد خلال فترة العجز أدى إلى تخفيض الواردات مع بقاء العجز.

الفرضية الثالثة: الاتفاقيات التجارية استفادت منها الدول الشركاء أكثر من الدولة الجزائرية "صحيحة"، فمن خلال عرضنا لمختلف الموازين بين الجزائر وبعض شركاؤها حيث أخذنا حالتين الاتحاد الأوربي والدول العربية

وجدنا أن الكفة دوما في صالح الشركاء إذ تتنوع صادراتهم وتنمو على خلاف أحادية الصادرات الجزائرية بالإضافة إلى تحقيق عجز بين الحين والآخر.

وفي الأخير وللإجابة عن الاشكالية الرئيسية يمكننا القول بأن:

السياسة التجارية الجزائرية لم تحقق توازن ميزان المدفوعات الجزائري وهذا للأسباب سالفة الذكر.

نتائج الدراسة:

1. يعاني ميزان المدفوعات الجزائري اختلال هيكلي طويل الأمد يتمثل في أحادية الصادرات النفطية، بالإضافة إلى عجز خلال السنوات الأخيرة.
2. تتجه التعريفة الجمركية الجزائرية نحو الانخفاض كما أن تطبيقها ينحصر فقط على الواردات كون الصادرات النفطية معفاة، بالإضافة إلى الإعفاء المتعمد لباقي الصادرات بغرض تشجيعها.
3. تتبع الدولة الجزائرية عدة وسائل من أجل تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات مثل تحفيزات مالية كدعم للمصدرين وحرية في التصرف في حساباتهم، وتحفيزات جبائية من خلال اعفائهم من مختلف الضرائب، وتحفيزات جمركية بتقديم تسهيلات وإنشاء خط أخضر للترويج للمنتج الجزائري، بالإضافة إلى إنشاء عدة هيئات تدعم المصدرين.
4. تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يدعم قط الصادرات لعدم وجود جهاز إنتاجي، ولم يحد من الواردات لضرورة الكثير منها بالإضافة إلى تأثيره على رفاهية المستهلك الجزائري.
5. سنت الدولة الجزائرية تشريعات وتنظيمات لكيفية التدخل في حالة وجود إغراق لحماية اقتصادها من جهة وتطبيقا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية من جهة أخرى وهذا في إطار سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
6. تستخدم الجزائر الحظر بغرض حماية المنتوج الوطني على غرار القرار الوزاري الذي يمنع استيراد الادوات واللوازم الطبية الموجهة للطب البشري المنتجة في الجزائر، وتستخدمه أيضا لأغراض صحية بحظرها لاستيراد الدواجن ومنتجاتها من الدول التي عانت حالات انفلونزا الطيور.
7. نظام الحصص وتراخيص الاستيراد يستخدم كوسيلة متوسطة الفعالية للحد من الواردات في حالات العجز في ميزان المدفوعات الجزائري.
8. لم تستفد الجزائر من الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية والاتحاد الأوربي في إطار توجهها نحو التحرر حيث تحولت إلى سوق استهلاكي بامتياز للمنتجات الأوربية والعربية في ظل غياب شبه تام للمنتج الوطني وإن وجد فهو غير قادر على المنافسة خاصة في السوق الأوربي.
9. من خلال تتبعنا للواردات الجزائرية حسب النوع يتضح أنها أكثر تنوعا من الصادرات.

10. حقق ميزان المدفوعات الجزائري في جل فترة الدراسة فوائض ترجع أساسا للفائض في الميزان التجاري والذي بدوره يتحقق في حالة انتعاش أسعار البترول.

11. الحساب رأس المال في عجز دائم إلا في بعض الفترات ويتم تغطيته من الفائض المحقق في الميزان التجاري.

مقترحات الدراسة:

من خلال تشخيصنا للحالة التي يعاني منها ميزان المدفوعات خلال دراستنا هته والمتمثل أساسا في اختلال هيكلي دائم والذي يمكن إيجاد الحلول له من وجهة نظرنا المتواضعة من خلال اتباع الإجراءات التالية:

- تشجيع الاستثمار المنتج والخالق للقيمة المضافة من خلال تقديم الدعم للاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية كالصناعات الخفيفة والغذائية وهذا قصد تنشيط الانتاج المحلي للحد من الواردات؛
- الاستثمار أكثر في العنصر البشري كونه أهم من كل عناصر الانتاج الأخرى؛
- الاهتمام أكثر بقطاع الزراعة كونه يمتلك آفاق واعدة خاصة في الصحراء الجزائرية التي تسمح بموسمي حصاد للحبوب في السنة وهذا للتخلص من التبعية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الحبوب والحليب؛
- ترقية السياحة الجزائرية إلى مصاف العالمية وهذا أمر جد ممكن من في ظل ما تمتلكه الجزائر من مؤهلات طبيعية جد متنوعة؛
- الاستفادة من الامكانيات الطبيعية الكبيرة في مجال الطاقات المتجددة لتكون بديلا للمحروقات.

آفاق الدراسة:

تأتي دراستنا هذه كإضافة ولو بسيطة في مجال جد واسع ويحتاج إلى اهتمام أكثر من الباحثين والاقتصاديين ومن خلال دراستنا تبين لنا بعض الجوانب المهمة للبحث فيها والتي قد تشكل مشاريع بحث حيث يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- دراسة قياسية لدور الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحقيق الفائض في الميزان التجاري.
- آفاق السياسة الحمائية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تفعيل الزراعة والسياحة كبدائل للمحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة قياسية أثر الأدوات السعرية للسياسة التجارية على الميزان التجاري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. أحمد فارس مصطفى، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.
2. يوسف مسعداوي، " دراسات في التجارة الدولية "، دار هومة، الجزائر، 2010.
3. السيد متولي عبد القادر ، " الاقتصاد الدولي و النظرية و السياسات " الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2011.
4. السيد محمد أحمد السريتي، " سعر الصرف بين النظرية و التطبيق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1991.
5. الفار إبراهيم محمد ، " سعر الصرف بين النظرية و التطبيق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1991.
6. جاسم محمد ، " التجارة الدولية " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008.
7. حسين القتلاوي سهيل، " منظمة التجارة العالمية "، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، عمان ، 2006.
8. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، " تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات " الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008.
9. رعد حسن الصرن، " أساسيات التجارة الدولية المعاصرة " ، ج 1 ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، سوريا ، 2000.
10. زينب حسن عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1989.
11. زينب حسين عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2004.
12. زينب حسين عوض الله ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الفتح للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2003.
13. سعيد النجار، " اتفاقيات الجات و آثارها على البلاد العربية "، بدون طبعة ، دار الشروق ، القاهرة ، 1997.

14. سليمان المندري و بتصرف ، " السوق العربية في عصر العولمة " ، بدون طبعة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999.

15. شريف علي الصوص ، " التجارة الدولية الأسس و التطبيقات " ، الطبعة الأولى ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012.

16. شقيري نوري موس و آخرون، " التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ط1 "، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2012..

17. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، " أساسيات الاقتصاد الدولي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003.

18. عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

19. عاطف السيد، " الجات و العالم الثالث " الطبعة الأولى ، بدون طبعة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002.

20. عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة و اقتصاديات البنوك " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

21. عبد المطلب عبد الحميد، " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

22. عبد المنعم محمد مبارك و يونس محمد، " اقتصاديات النقود و التجارة الخارجية " ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1996.

23. عبدة مسعد رئيف محمد، " مقدمة في التجارة الخارجية – دراسة أوضاع الاقتصاد المصري " ، دار الثقافة العربية، 2007.

24. فليح حسن خلف ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مؤسسة الوراق للنشر ، مصر 2001.

25. كامل بكري، " الاقتصاد الدولي التجارة الدولية و التمويل " ، الدار الجامعية ن الاسكندرية ، 2003.

26. مجدي محمود شهاب ، " الاقتصاد الدولي المعاصر " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2007.

27. محمد الناشد، " التجارة الداخلية و الخارجية ماهيتها تخطيطها " ، منشورات الجامعة ، حلب ، سوريا ، 1977.

28. محمد خليل برعي، " مقدمة في الاقتصاد الدولي " مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1978.

29. محمد دياب ، " التجارة الدولية في عصر العولمة " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2010.

30. محمود يونس، " اقتصاديات دولية " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

31. مراد عبد الفتاح ، " شرح اتفاقيات الجات " ، دار الكتب و الوثائق المصرية ، مصر ، 1996 .

32. موسى سعيد مطر و آخرون ، " التجارة الخارجية " دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأول ، عمان ، الأردن ، 2001.

33. موسى سعيد مطر و آخرون، " التمويل الدولي "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط 1 ، 2008.

ب-الأطروحات والمذكرات

1. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2. حسيبة لغرازي ، " دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي " دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 -2011.

3. حمشة عبد الحميد ، " دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ضل التطورات الدولية – دراسة حالة الجزائر – " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012 – 2013.

4. حورية بن طرية ، " دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري "، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016.

5. خليفة عزي، " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و أثره على ميزان المدفوعات " ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة المسيلة ، 2011 - 2012

6. زايد مراد، " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر، 2005 – 2006 .

7. سامية بوطمين ، " انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001 .

8. عائشة ابراهيم عبيد، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير العلوم في الدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم، السودان، 2007.

9. عبد الرشيد بن ديب ، " تنظيم و تطوير التجارة الخارجية – حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003.

10. فيروز سلطاني، " دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية و الاقليمية و الدولية ، (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية) ، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012 – 2013.

11. فيصل لوصيف ، " أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012 ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2013- 2014 .

12. كمال بن موسى ، " المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد " أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004.

13. ليليا بن منصور، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2003-2004.

14. يوسف عبد الباقي، " دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية " دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

ج –المجلات

1. زعباط عبد الحميد، (الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، **2004.**

2. محمد لحسن علاوي وكريم بوروشة، (تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، **2016.**

3. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

د –النصوص التشريعية والتنظيمية

1. الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، المادتين 30-34.
2. الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 21 لسنة 2007.
3. الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 61 لسنة 2006.
4. الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 70 لسنة 2008.
5. الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 43 لسنة 2003، موافقة عليه بالقانون رقم 03-13 ممضي في 25-10-2003 الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2003 .
6. الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 49 لسنة 2004 .
7. الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12-06-2004 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 39 لسنة 2004، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-313 المؤرخ في 5-10-2008، الجريدة الرسمية العدد 58 لسنة 2008، المادة 6.
8. الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 05-222 المؤرخ في 22-06-2005 يحدد شروط تنفيذ الحد ضد الإغراق وكيفياته، الجريدة الرسمية العدد 43 لسنة 2005.
9. الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19-01-2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-205، الجريدة الرسمية العدد 05 لسنة 2008، المادة 2.
10. الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، الجريدة الرسمية، العدد 66 لسنة 2015.
11. الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم: 96-205 المؤرخ 05-06-1996 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم:084-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية، العدد 35 لسنة 1996.
12. الجزائر، أمر رقم 96-06 المؤرخ في 10-01-1996 يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد 3 لسنة 1996، المادة 4.

13. الجزائر، أمر رقم 96-31 المؤرخ في 30-12-1996 يتضمن قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية العدد 85 لسنة 1996، المادتين 105-106.

14. الجزائر، قانون رقم 01-02 المؤرخ في 20-08-2001 المؤسس تعريفة جمركية جديدة المقر بموجب القانون رقم 01-15 المؤرخ في 21-10-2001، الجريدة الرسمية العدد 47 لسنة 2001، المادة 3 .

15. الجزائر، قانون رقم 91-26 المؤرخ في 18-12-1991 يتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية العدد 36 لسنة 1991، المادة 138 .

16. الجزائر، قانون رقم 95-27 المؤرخ في 30-12-1995 يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية العدد 82 لسنة 1995 المادة 140.

17. الجزائر، قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31-12-1997 يتضمن قانون المالية لسنة 1998 الجريدة الرسمية العدد 89 لسنة 1997، المادة 49.

18. الجزائر، قانون رقم 98-12 المؤرخ في 31-12-1998 يتضمن قانون المالية لسنة 1999 الجريدة الرسمية العدد 98 لسنة 1998 المادة 55.

19. الجزائر، مرسوم تنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02-07-1996 يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، الجريدة الرسمية، العدد 41 لسنة 1996، المادة 2.

20. المرسوم التنفيذي رقم 15-306، مرجع سبق ذكره، المادتين 3-4.

21. لجزائر، الجريدة الرسمية العدد 45 لسنة 1990.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية

1. Bernard Guillochon et Annie Kowecki, Economie internationale (commerce et macroéconomie), Dunod, Paris, 2009, P.188.

2. Paul Krigman, Obstfeld Maurice, Marc Melitz, « Economie international », Pearson Education, Paris, France, 2012, p.341.

3. Peter H. Lindert et Charles Poor. Kindelberger, « Economie internationale », 7 éme édition, Paris, 1982, p 56.

ثالثا–مواقع الكترونية

1. www.algex.dz.
2. www.commerce.gov.dz.
3. www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange.
4. www.douane.gov.dz.
5. www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الملاحق

ملحق رقم:1 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات / المناطق		الاتحاد الأوربي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول آسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول أفريقيا	مجموع الصادرات
2010	القيمة	28 009	20 278	10	2 620	4 082	0	694	1 281	79	57 053
	النسبة	49,09%	35,54%	0,02%	4,59%	7,15%	0,00%	1,22%	2,25%	0,14%	100%
2011	القيمة	37 307	24 059	102	4 270	5 168	41	810	1 586	146	73 489
	النسبة	50,77%	32,74%	0,14%	5,81%	7,03%	0,06%	1,10%	2,16%	0,20%	100%
2012	القيمة	39 797	20 029	36	4 228	4 683	0	958	2 073	62	71 866
	النسبة	55,38%	27,87%	0,05%	5,88%	6,52%	0,00%	1,33%	2,88%	0,09%	100%
2013	القيمة	41 277	12 210	52	3 211	4 697	0	797	2 639	91	64 974
	النسبة	63,53%	18,79%	0,08%	4,94%	7,23%	0,00%	1,23%	4,06%	0,14%	100%
2014	القيمة	40 378	10 344	98	3 183	5 060	0	648	3 065	110	62 886
	النسبة	64,21%	16,45%	0,16%	5,06%	8,05%	0,00%	1,03%	4,87%	0,17%	100%
2015	القيمة	22 976	5 288	37	1 683	2 409	71	572	1 550	82	34 668
	النسبة	66,27%	15,25%	0,11%	4,85%	6,95%	0,20%	1,65%	4,47%	0,24%	100%
2016	القيمة	17 221	6 945	80	1 943	2 197	0	416	1 173	51	30 026
	النسبة	57,35%	23,13%	0,27%	6,47%	7,32%	0,00%	1,39%	3,91%	0,17%	100%
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57,8129	18,3342	0,11344	7,17486	10,1951	0,20135	2,2659	3,61012	0,2921	100
2018	القيمة	23683	6950	40	2660	5351	-	712	1669	132	41197
	النسبة	57,4872	16,8702	0,09709	6,45678	12,9888	-	1,72828	4,05127	0,32041	100
المتوسط الحسابي	القيمة	034 271	568 112	495	328 26	242 37	183	406 6	309 16	856	471421
	النسبة	57,493	23,8784	0,105	5,58482	7,89995	0,03882	1,35887	3,45954	0,18158	100

المصدر:

السنوات 2000–2010: les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010 المنشورة من طرف:CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQUES مستخرجة من موقع المديرية العامة للجمارك Www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2020/08/07 على الساعة 10:25.

السنوات 2011–2014: مستخرجة من احصائيات التجارة الخارجية من 2005-2015 من موقع المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2020/08/07 على الساعة 10:32.

السنوات 2015–2018: statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (Période: Année2017) من موقع المديرية العامة للجمارك Www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2020/08/07 على الساعة 11:37.

ملحق رقم:2 التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018) **الوحدة: مليون دولار**

المناطق / السنوات		الاتحاد الأوربي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول آسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول أفريقيا	مجموع الواردات
2010	القيمة	20 704	6 519	388	2 380	8 280	0	1 262	544	396	40 473
	النسبة	51,16%	16,11%	0,96%	5,88%	20,46%	0,00%	3,12%	1,34%	0,98%	100%
2011	القيمة	24 616	6 219	579	3 931	8 873	0	1 760	961	578	47 517
	النسبة	51,80%	13,09%	1,22%	8,27%	18,67%	0,00%	3,70%	2,02%	1,22%	100%
2012	القيمة	26 333	6 160	1 652	3 590	9 538	0	1 555	807	741	50 376
	النسبة	52,27%	12,23%	3,28%	7,13%	18,93%	0,00%	3,09%	1,60%	1,47%	100%
2013	القيمة	28 724	6 965	1 213	3 466	10 623	0	2 414	1 029	594	55 028
	النسبة	52,20%	12,66%	2,20%	6,30%	19,30%	0,00%	4,39%	1,87%	1,08%	100%
2014	القيمة	29 684	8 436	886	3 815	12 619	0	1 962	738	440	58 580
	النسبة	50,67%	14,40%	1,51%	6,51%	21,54%	0,00%	3,35%	1,26%	0,75%	100%
2015	القيمة	25 485	7 363	1 225	2 822	11 850	0	1 918	680	359	51 702
	النسبة	49,29%	14,24%	2,37%	5,46%	22,92%	0,00%	3,71%	1,32%	0,69%	100%
2016	القيمة	22 472	6 249	936	2 857	11 709	0	1 927	701	238	47 089
	النسبة	48%	13%	1,99%	6,07%	24,87%	0,00%	4,09%	1,49%	0,51%	100%
2017	القيمة	20298	5953	1910	3209	12369	0	1542	592	186	46059
	النسبة	44,0696	12,9247	4,14686	6,96715	26,8547	0	3,34788	1,28531	0,40383	100
2018	القيمة	21099	5837	1542	3546	11557		1904	546	166	46197
	النسبة	45,6718	12,635	3,33788	7,67582	25,0168	0	4,12148	1,18189	0,35933	100
المتوسط الحسابي	القيمة	24379,4	6633,44	1147,89	3290,67	10824,2	0	1804,89	733,111	410,889	49224,56
	النسبة	49,5276	13,4759	2,33194	6,685	21,9895	0	3,66664	1,48932	0,83472	100

المصدر: نفس المصدر السابق

ملحق رقم: 3 الواردات الجزائرية حسب النوع (2010–2018) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات / النوع		مواد غذائية	طاقة ومحروقات	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	مجموع الواردات
2010	القيمة	6058	955	1 409	10 098	341	15 776	5 836	40 473
	النسبة	14,97%	2,36%	3,48%	24,95%	0,84%	38,98%	14,42%	100%
2011	القيمة	9850	1 164	1 783	10 685	387	16 050	7 328	47 247
	النسبة	20,85%	2,46%	3,77%	22,62%	0,82%	33,97%	15,51%	100%
2012	القيمة	9022	4 955	1 839	10 629	330	13 604	9 997	50 376
	النسبة	17,91%	9,84%	3,65%	21,10%	0,66%	27,00%	19,84%	100%
2013	القيمة	9580	4 385	1 841	11 310	508	16 194	11 210	55 028
	النسبة	17,41%	7,97%	3,35%	20,55%	0,92%	29,43%	20,37%	100%
2014	القيمة	11005	2 879	1 891	12 852	658	18 961	10 334	58 580
	النسبة	18,79%	4,91%	3,23%	21,94%	1,12%	32,37%	17,64%	100%
2015	القيمة	9316	2 376	1 560	12 034	664	17 076	8 676	51 702
	النسبة	18,02%	4,60%	3,02%	23,28%	1,28%	33,03%	16,78%	100%
2016	القيمة	8223	1 613	1 563	11 437	503	15 412	8 338	47 089
	النسبة	17,46%	3,43%	3,32%	24,29%	1,07%	32,73%	17,71%	100%
2017	القيمة	8513	13992	611	10985	1528	8438	1992	46059
	النسبة	18,48	30,38	1,33	23,85	3,32	18,32	4,32	%100
2018	القيمة	9756	13433	563	10959	1898	8573	1015	46197
	النسبة	21,13	29,09	1,22	23,73	4,11	18,56	2,2	%100
المتوسط الحسابي	القيمة	9036	5084	1451	11221	757	14454	7192	49195
	النسبة	18,37	10,33	2,95	22,81	1,54	29,38	14,62	100,00

المصدر: نفس المصدر الساب

ملحق رقم 4 تطورات الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال(2010-2018)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية			الصادرات غير النفطية			مجموع الصادرات
	القيمة	النسبة	التطور	القيمة	النسبة	التطور	
2010	55 527	97,33%	25,83%	1 526	2,67%	43,15%	57 053
2011	71 427	97,19%	28,63%	2 062	2,81%	35,12%	73 489
2012	69 804	97,13%	-2,27%	2 062	2,87%	0,00%	71 866
2013	62 960	96,90%	-9,80%	2 014	3,10%	-2,33%	64 974
2014	60 304	95,89%	-4,22%	2 582	4,11%	28,20%	62 886
2015	32 699	94,32%	-45,78%	1 969	5,68%	-23,74%	34 668
2016	28 221	93,99%	-13,69%	1 805	6,01%	-8,33%	30 026
2017	33203	94,5066	17,65%	1930	5,493	6,93%	35133
2018	38953	93,2269	17,32%	2830	6,773	46,63%	41783
المتوسط الحسابي	50 344	21,61	1,52	2 087	1,39	13,96	52 431

المصدر: نفس المصدر السابق

ملحق رقم 5 الصادرات–الواردات–سعر الصرف للفترة (2010–2018) لصادرات والواردات بالمليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
AD/USD	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58	100,69	109,47	110.96	116.62
الصادرات	57,05	73,489	71,866	64,97	62,886	34,67	30,02	35,13	41,78
الواردات	40,47	47,24	50,37	55,028	58,58	51,70	47,089	46,05	46,19

المصدر:

الصادرات والواردات: نفس المصدر السابق.

سعر الصرف: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لصندوق النقد العربي (الحساب على اساس المتوسط السنوي) من الموقع: **www.amf.org.ae/ar/jointrep** تم الاطلاع عليه يوم 17-08-2020 على الساعة: 18:58.